



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة مراجعة الحسابات - دراسة ميدانية -

نوقشت و أحيزت بتاريخ الأربعاء 5 جوان 2024

تحت إشراف الدكتورة:

د. سارة ميسي

من إعداد الطالبات:

- كترة ربيعي
- عبير سنيقرة
- امانى ضيف
- هاجر كنيوة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.د. صالح حميداتو	استاذ	الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيس
د. سارة ميسي	أستاذ مساعد	الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرف
د. رشيدة نخالدي	أستاذ محاضر = أ	الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقش

السنة الجامعية: 2023/2024

الاحياء

نمدي هذا العمل إلى:

إلى من كانوا دعمًا وسندًا لنا خلال رحلة البحث والعمل الجماعي أهلنا الأبرار الذين لم يبخلوا
علينا بدعائهم وتشجيعهم المستمر، فقد كانوا النور الذي أثار طريقنا
أساتذتنا الأفاضل الذين أرشدونا وزرعوا فينا حب العلم والمعرفة، لم نبصر النور في هذا البحث
لولا دعمهم وتوجيهاتهم القيمة
اصدقائنا وزملائنا الذين كانوا هربكًا لنا في كل خطوة، نشكرهم على تعاونهم ومساندتهم في
أوقات الصعاب والنجاح
لكل من ساهم ولو بكلمة، أو بدعوة في ظمر الغيب، نمديكو هذا العمل المتواضع ونأمل أن
يكون فاتحة خير وبركة على الجميع



شكرًا لكم من أعماق قلوبنا

شكر و عرفان

إنه لمن دواعي سرورنا وامتناننا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث الجماعي.

نبدأ بشكر الله عز وجل، الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، وأسأل أن يتقبله منا ويجعله في ميزان حسناتنا أود أن نعبر عن خالص الشكر والامتنان لأهلنا الأعزاء، الذين كانوا دوماً مصدر دعم وإلهام، بفضل دعواتهم الصادقة وتضحياتهم الجليلة.

كما نتوجه بجزيل الشكر والعرفان لأساتذتنا الأفاضل، الذين لم ييخلوا علينا بإرشاداتهم السديدة وتوجيهاتهم القيمة. لقد كنتم لنا نعم المعلمين والموجهين، فلکم منا كل التقدير والاحترام ولزملائنا وأصدقائنا الأعزاء، الذين وقفوا بجانبنا في كل خطوة على هذا الطريق، نقدم لكم عميق شكرنا على تعاونكم ودعمكم الدائم.

شكراً للاستاذة المشرفة على توجيهنا وتوجيهنا خلال هذه الرحلة البحثية. نحن ممتنون لكل الجهود التي بذلتها لمساعدتنا في تحقيق نجاح بحث التخرج.

ولا ننسى أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء بكلمة طيبة، أو نصيحة حكيمة أو دعوة مخلصنة.

نسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح، وأن يجعل هذا البحث نواة لنجاحات مستقبلية ترفع من شأن العلم والمعرفة.



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة مراجعة الحسابات، محاولة منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية " كيف يمكن أن تؤثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مراحل ممارسة مهنة مراجعة الحسابات؟"، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث قسمت الدراسة إلى شقين شق نظري تضمن الإطار النظري للتجارة الإلكترونية ومهنة مراجعة الحسابات من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة وعرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، أما الشق التطبيقي فقد طبقت دراسة ميدانية على عينة عشوائية بسيطة مكونة من مجموعة من مراجعي الحسابات والخبراء المحاسبين والأستاذة الأكاديميين بلغ عددهم 52 شخص، بواسطة استخدام استمارة استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم تحليلها عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية spss بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمهنة مراجعة الحسابات؛
- وجود أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية وجميع مراحل ممارسة مهنة مراجعة الحسابات والمتمثلة في مرحلة قبول التكليف، تخطيط عملية المراجعة، تنفيذ العملية، إعداد التقرير ؛
- اقتراح بعض الحلول للتقليل من المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة

الإلكترونية

الكلمات المفتاحية: مخاطر التجارة الإلكترونية، مراجعة الحسابات، قبول التكليف، تخطيط المراجعة، التنفيذ المراجعة، تقرير مراجع حسابات.

Abstract:

This study aims to identify the impact of e-commerce risks on the practice of auditing, attempting to answer the main question: "**How do e-commerce risks affect the stages of the auditing profession?**" The descriptive-analytical method was used, dividing the study into two parts. The theoretical part included the theoretical framework of e-commerce and the auditing profession by defining the study variables and presenting the most important previous studies related to this topic. The practical part involved a field study on a simple random sample consisting of a group of auditors, accounting experts, and academic professors, totaling 52 individuals. A questionnaire was used as the main tool for data collection and analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) with a set of statistical tests to answer the study hypotheses.

The study concluded the following:

- E-commerce risks affect the traditional model of the auditing profession.
- There is a significant impact between e-commerce risks and all stages of the auditing profession, represented in the stages of assignment acceptance, audit planning, audit execution, and report preparation.
- Proposing some solutions to reduce the risks faced by auditors in the e-commerce environment.

Keywords: E-commerce risks, auditing, assignment acceptance, audit planning and execution, audit report preparation.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء.....
	شكر وعرفان.....
	الملخص.....
I	فهرس المحتويات.....
IV	فهرس الجداول.....
V	فهرس الأشكال البيانية.....
VI	قائمة الملاحق.....
أ- و	المقدمة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية ومراجعة الحسابات	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية
03	المطلب الأول: ماهية التجارة الإلكترونية
0304-	أولاً: مفهوم التجارة الإلكترونية
05-06-07-08	ثانياً: خصائص التجارة الإلكترونية
0809-10-	ثالثاً: أشكال التجارة الإلكترونية
1112-	رابعاً: مبادئ التجارة الإلكترونية
12	خامساً : أهداف التجارة الإلكترونية
1213-	سادساً : أهمية التجارة الإلكترونية
13	المطلب الثاني: تقييم التجارة الإلكترونية وأهم متطلباتها
1314-15-	أولاً: مزايا التجارة الإلكترونية
15-16-17-18	ثانياً: عيوب التجارة الإلكترونية
18	ثالثاً: متطلبات التجارة الإلكترونية
18	المطلب الثالث: مخاطر التجارة الإلكترونية وآليات الحد منها
18-19-20	أولاً: مخاطر التجارة الإلكترونية
20-21-22	ثانياً: آليات الحد من التجارة الإلكترونية
23	المبحث الثاني: مراجعة الحسابات
23	المطلب الأول: ماهية مراجعة الحسابات
2324-	أولاً: التطور التاريخي مراجعة الحسابات
24-25	ثانياً : تعريف مراجعة الحسابات
26	المطلب الثاني: أهداف وأهمية وأنواع مراجعة الحسابات
27-26	أولاً: أهداف مراجعة الحسابات
27	ثانياً: أهمية مراجعة الحسابات:
28	ثالثاً: أنواع مراجعة الحسابات

30	المطلب الثالث: تنظيم مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وفق القانون
31	أولا : شروط ممارسة مهنة مراجعة الحسابات
32	ثانيا: تعيين وموانع تعيين مراجع الحسابات
332-3	ثالثا: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات
34	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
34	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير التجارة الإلكترونية
34	المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير مراجعة الحسابات
36	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
36	أولا: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة
39	ثانيا: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية
44	خلاصة الفصل
44	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
44	تمهيد
46	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة
المطلب الأول: بيانات ومتغيرات الدراسة	
48	أولا: بيانات الدراسة
49	ثانيا: متغيرات الدراسة
49	المطلب الثاني: قائمة الاستبيان
49	أولا : إعداد قائمة الاستبيان
49	ثانيا: هيكل الاستبيان
50	ثالثا: معالجة الاستبيان
50	المطلب الثالث: مجتمع وعينة وحدود الدراسة
50	أولا: مجتمع الدراسة
52	ثانيا: عينة الدراسة
53	ثالثا :حدود الدراسة
53	المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة
53	المطلب الأول: دراسة وصفية للبيانات الشخصية
54	أولا: خصائص عينة الدراسة من حيث المهنة
55	ثانيا: خصائص عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي
55	ثالثا: خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي
55	رابعا: خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية
56	المطلب الثاني: اختبار ثبات العينة والتحليل الإحصائي للاستبيان
57	أولا: اختبار ثبات العينة
58	ثانيا: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان
59	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

59	أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى
60	ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية
74	ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة
74	رابعاً: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة
75	خلاصة الفصل
76	الخاتمة
77	قائمة المراجع
79	قائمة الملاحق
86	
84	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
(01-01)	فئات التجارة الإلكترونية	07
(01-02)	التطور التاريخي لمراجعة الحسابات	24
(02- 01)	مقياس ليكرت الخماسي	50
(02-02)	محاو الاستبيان وعدد فقرات كل محور	52
(02-03)	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.	53
(02-04)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة	55
(02-05)	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي	56
(02-06)	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي	57
(02-07)	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	58
(02-08)	اختبار ألفا كرونباخ	59
(02-09)	أداة جمع البيانات وفق مقياس ليكرت الخماسي	60
(02-10)	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.	60
(02-11)	نتائج الإجابات المتعلقة بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكليف (المهمة) لمراجعة الحسابات	61
(02-12)	نتائج الإجابات المتعلقة بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات	64
(02-13)	نتائج الإجابات المتعلقة بمحور بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات	66-67
(02-14)	نتائج الإجابات المتعلقة بمحور بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات	69-70
(02-15)	نتائج الإجابات المتعلقة بالحلول المقترحة للتقليل من المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	72
(02-16)	نتائج اختبار One-Sample Test للفرضية الأولى	75
(02-17)	نتائج اختبار One-Sample Test للفرضية الثانية.	76
(02-18)	نتائج اختبار One-Sample Test للفرضية الثالثة	77
(02-19)	نتائج اختبار One-Sample Test للفرضية الرابعة	78

فهرس الأشكال البيانية

صفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	أنواع مراجعة الحسابات	(01-01)
53	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	(02-01)
55	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة	(02-02)
56	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي	(02-03)
57	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي	(02-04)
58	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	(02-05)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استمارة الاستبيان
02	قائمة المحكمين
03	مخرجات برنامج spss

المقدمة

2 توطئة:

في العقود الأخيرة، شهد العالم تحولاً جذرياً بفضل التطور التكنولوجي السريع وانتشار الإنترنت واهتماماً متزايداً والتجارة الإلكترونية نتيجة للتطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث كان لشبكة الإنترنت دوراً رئيسياً ومهماً كوسيط في تنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث، مما أدى إلى تحول كبير من الشكل التقليدي للتجارة إلى الشكل الإلكتروني. وبهذا، أصبحت واقعاً ملموساً في ظل البيئة الحالية تعد اليوم محوراً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، مقدمة فرصاً واسعة للنمو والتوسع.

ومع ذلك، تتطلب هذه البيئة الرقمية الحديثة جهوداً مستمرة لضمان سلامة المعاملات وحماية جميع الأطراف المعنية. ومهنة مراجعة الحسابات تعتبر جزءاً أساسياً في دعم هذا المجال، حيث تساهم في تعزيز الشفافية والمصداقية، مما يساعد على بناء ثقة أصحاب المصالح المؤسسات في العالم الرقمي. في هذا السياق، تبرز أهمية مهنة مراجعة الحسابات. حيث تلعب دوراً حيوياً في دعم التجارة الإلكترونية من خلال التحقق من أمان وموثوقية العمليات المالية الإلكترونية. ويجب على المراجعين التكيف مع التحديات الجديدة التي تفرضها التجارة الإلكترونية من خلال تطوير مهاراتهم وأدواتهم، والحرص على حماية البيانات المالية والامتثال للمتطلبات القانونية.

رغم هذه التحولات السريعة إلا أنها تحمل العديد من التهديدات والمخاطر خاصة المخاطر المتعلقة بالأمن المعلوماتي ومدى صدق البيانات الإلكترونية، والتي كان لها انعكاسات كبيرة على ممارسة مهنة مراجعة الحسابات، إذ أن التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال أثرت على المراجعة وفرضت عليها تحديات جديدة، حيث أصبح لمراجع الحسابات مهام جديدة ومسؤولية أكبر في ظل ممارسة المؤسسات للتجارة الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بمدى صدق وصحة البيانات المحاسبية الإلكترونية المنشورة على مواقع المؤسسة، في مراجع الحسابات اليوم أصبح مسؤولاً عن منح الأطراف المتعاملة مع هذا النوع من المؤسسات الثقة في البيانات المنشورة على مواقعها الإلكترونية، وكذا إضفاء الثقة على أنظمتها الإلكترونية. بهذه الطريقة، يساهم في تعزيز الثقة في التجارة الإلكترونية ودعم نموها المستدام والتقليل من مخاطرها.

3 إشكالية الدراسة :

في ظل الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية الذي كان سبباً في فرض تحديات جديدة على مهنة مراجعة الحسابات. واستجابة لذلك الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى بشتى الطرق والوسائل للخوض في مجال التجارة الإلكترونية سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، كان لزاماً على مراجع الحسابات مواكبة التطورات الناتجة عن هذا التوجه والتقليل من مخاطره.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تؤثر مخاطر التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة مراجعة الحسابات؟

4 التساؤلات الفرعية:

لتحليل الإشكالية الرئيسية المطروحة و الإحاطة بمجمل الموضوع يمكنك طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة قبول التكليف (المهمة) لمراجعة الحسابات؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات؟
- ما هي الحلول المقترحة للتقليل من مخاطر التجارة الإلكترونية التي يواجهها مراجع الحسابات في الجزائر؟

5 فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية هذا الموضوع نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة قبول التكليف (المهمة) لمراجعة الحسابات.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات

- هناك العديد من الحلول المقترحة للتقليل من مخاطر التجارة الإلكترونية التي يواجهها مراجع الحسابات في الجزائر من أهمها قيام المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بإصدار الإرشادات المهنية اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية.

6 مبررات اختيار الموضوع:

1) من حيث أهمية الموضوع:

- التأثير المتزايد للتجارة الإلكترونية على الاقتصاد العالمي، حيث تُعدّ التجارة الإلكترونية ظاهرة متنامية تُغيّر بشكل جذري طريقة ممارسة الأعمال التجارية، مما يُلقي بظلاله على مختلف القطاعات، بما في ذلك مهنة مراجعة الحسابات؛
- الحاجة إلى فهم المخاطر والتحديات الجديدة التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات؛
- يُعدّ فهم تأثير التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات ضرورياً للحفاظ على ثقة المستثمرين والجمهور في المعلومات المالية.

2) من حيث جدية الموضوع:

- نقص الدراسات والأبحاث حول أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة مراجعة الحسابات.
- تطوّر سريع في مجال التجارة الإلكترونية؛
- اهتمام كبير من قبل المراجعين والمحاسبين وأصحاب المصالح لفهم تأثير مخاطر التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات.

3) من الفائدة المتوقعة من الموضوع:

- تقديم توصيات لمراجعي الحسابات حول كيفية التكيف مع بيئة التجارة الإلكترونية حول كيفية تطوير مهاراتهم التقنية وفهمهم للتجارة الإلكترونية من أجل تقديم خدمات تدقيق فعالة؛
- المساهمة في تطوير معايير تدقيق جديدة تتناسب مع البيئة الرقمية وتُعالج المخاطر الجديدة التي تنشأ عن التجارة الإلكترونية.
- توسيع المعرفة حول موضوع أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة مراجعة الحسابات، مما يُفيد المراجعين والمحاسبين والباحثين وصانعي السياسات.
- يُعدّ اختيار هذا الموضوع مبرراً ومفيداً من الناحية الأكاديمية والعملية، ويمكن أن يُساهم في تطوير مهنة مراجعة الحسابات وتعزيز دورها في ضمان سلامة وصحة المعلومات المالية.

7 أهداف وأهمية الدراسة :

1) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

- تحديد المخاطر الجديدة الناتجة عن التجارة الإلكترونية وضرورة تكييف ممارسات مراجعة الحسابات لمواجهتها؛
- يوفر البحث إطاراً لتطوير استراتيجيات مراجعة محسنة للمساعدة في التحقق من صحة وموثوقية البيانات المالية في بيئة التجارة الإلكترونية؛
- تعزيز الثقة في التقارير المالية وتقليل المخاطر المحتملة للعملاء والمستثمرين في السوق المالية؛
- تطوير برامج التدريب والتعليم لمراجعي الحسابات لتحسين فهمهم للتحديات والفرص المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

2) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تحليل تأثير التجارة الإلكترونية على إجراءات مراجعة الحسابات وتحديد المخاطر الناشئة؛
- تقديم مجموعة المخاطر المحتملة التي يمكن مواجهتها في عمليات مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
- اقتراح حلول تساعد مراجعي الحسابات لتقليل من مخاطر التجارة الإلكترونية؛
- استكشاف كيفية تطوير المهارات والمعرفة لدى مراجعي الحسابات لتمكينهم من التعامل بفعالية مع التحديات المتزايدة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

8) حدود الدراسة:

إن الدراسة الميدانية ، تَفرضُ علينا تحديد حدود الدراسة كما يلي:

- 1) الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في ولاية الوادي، الجزائر.
- 2) الحدود الزمنية : يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه موسم

.2024/2023

3) الحدود البشرية : تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات الاختصاصيين في مجال مراجعة الحسابات من مراجعي الحسابات والأستاذة الأكاديميين وخبراء محاسبين.

4) الحدود الموضوعية: تستند هذه الدراسة في التركيز على متغيرين حيث تمثل المتغير المستقل في مخاطر التجارة الإلكترونية، أما المتغير التابع فقد تمثل في مهنة مراجعة الحسابات من خلال التركيز على تأثير مخاطر التجارة الإلكترونية على مراحل مهنة مراجعة الحسابات.

9 المنهج والأدوات المستعملة:

تحدد المناهج البحثية التي سنعتمدها في بحثنا بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية؛ وقد اعتمدنا على منهجية IMRAD للإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم فرضيات الدراسة.

وتبعاً لذلك اعتمدنا على مجموعة من عدة مناهج بحثية، منها المنهج الوصفي الذي حاولنا من خلاله وصف الأجزاء النظرية المتعلقة بموضوعات التجارة الإلكترونية ومهنة مراجعة الحسابات، كما سهل لنا هذا المنهج ضبط متغيرات الدراسة استعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع. والاستعانة أيضاً بالمنهج التحليلي في الدراسة الميدانية بهدف قياس أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات، والأداة المستعملة في الدراسة هي استمارة استبيان تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة وتحليلها عن طريق برنامج الحزمة الاجتماعية SPSS من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة.

10 صعوبات البحث:

واجهتنا خلال فترة إعداد هذه الدراسة صعوبات عديدة نذكر منها:

- عدم استجابة بعض من أفراد العينة للإجابة على استمارة الاستبيان؛

محتوى البحث:

تبعاً للأهداف المسطرة لهذا البحث ولمعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات سيتم تقسيم البحث إلى فصلين

كما يلي:

- الفصل الأول: التأصيل النظري للتجارة الإلكترونية ومهنة مراجعة الحسابات، وسنحاول في هذا الفصل

عرض الإطار النظري للتجارة الإلكترونية، عرض الإطار النظري لمراجعة الحسابات (تطور تاريخي،

تعريف، أهمية، أهداف، أنواع، تنظيم مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وفق القانون. (10-01)

- الفصل الثاني: دراسة ميدانية، حيث تم إعداد استمارة استبيان وعرضها على مجموعة من مراجعي الحسابات والأستاذة الأكاديميين المختصين وتجميعها وتبويبها وتحليلها بالأساليب الإحصائية، حيث تضمن الفصل على الإطار المنهجي للدراسة وتحليل نتائجها

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية

ومراجعة الحسابات

تمهيد:

قد شهدت التجارة الإلكترونية تقدماً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، وقد فتحت العديد من الفرص للشركات لتوسيع نطاق عملها وزيادة أرباحها. ولكن مع تلك الفرص تأتي أيضاً تحديات جديدة تؤثر على مهنة مراجعة الحسابات. يجب على المراجعين أن يكونوا على دراية بتلك التحديات وأن يطوروا مهاراتهم وأدواتهم لمواكبة التطورات السريعة في هذا المجال.

من الضروري أن يكون لدى المراجعين فهم عميق للتكنولوجيا المستخدمة في التجارة الإلكترونية، وأن يكونوا على اطلاع دائم بأحدث التقنيات والأدوات المستخدمة في حماية البيانات المالية والتعامل مع التهديدات السيبرانية. يجب على المراجعين أن يكونوا مستعدين لتكاليف إضافية وضغوطات متزايدة نتيجة لهذه المخاطر، وأن يتبنوا مواصلة التعلم والتطوير المهني للحفاظ على جودة عملهم ومسايرة التغيرات في البيئة الإلكترونية. بشكل عام، يتعين على المراجعين أن يكونوا على استعداد دائم لمواكبة التحولات في التجارة الإلكترونية ومعالجة التحديات التي قد تواجههم. من خلال الاستمرار في تطوير مهاراتهم والبقاء على اطلاع دائم بأحدث التقنيات والاتجاهات، يمكن للمراجعين أن يضمنوا تقديم خدمات مراجعة مالية ذات جودة عالية وفعالية.

ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية

المبحث الثاني: الإطار النظري لمراجعة الحسابات

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية

بازدهار التكنولوجيا وتطورات الاتصالات، أصبحت التجارة الإلكترونية من أبرز الظواهر الاقتصادية في العصر الحديث. تقدم التجارة الإلكترونية فرصاً متعددة للشركات والأفراد، من خلال توفير وسيلة سهلة وفعالة للتبادل التجاري عبر الإنترنت. ورغم الفرص الهائلة التي تقدمها، إلا أن التجارة الإلكترونية تواجه تحديات عدة، منها قضايا الأمان الإلكتروني وحماية البيانات، إلى جانب التنافس الشديد والتطورات التشريعية المتغيرة. ومع ذلك، يظل الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة والابتكار حلاً أساسياً لتجاوز هذه التحديات واستغلال الإمكانيات الكبيرة التي توفرها التجارة الإلكترونية في تحقيق النجاح والنمو المستدام.

المطلب الأول: ماهية التجارة الإلكترونية

أولاً : مفهوم التجارة الإلكترونية

للتجارة الإلكترونية عدة تعريف أهمها:

التعريف الأول: تعرف التجارة الإلكترونية على أنها " هي عمليات التبادل التجاري التي تتم بواسطة وسائل تقنية الإنترنت، مثل البريد الإلكتروني، الشبكة العنكبوتية، والمحلات الإلكترونية. تعتمد التجارة الإلكترونية على تكنولوجيا المعلومات لتحقيق النجاح في عمليات التبادل التجاري وتطويرها، بما في ذلك تبادل الأموال والمعلومات بطريقة آمنة وفعالة.¹ "

التعريف الثاني: التجارة الإلكترونية هي مفهوم حديث يشير إلى عمليات بيع وشراء وتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات باستخدام الشبكات الحاسوبية، بما في ذلك الإنترنت. توجد عدة تعريفات لهذا المصطلح وجهات نظر مختلفة في تعريفه كما يلي²:

▪ عالم الاتصالات المعروف باسم التجارة الإلكترونية كوسيلة لتقديم المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو من خلال شبكة محوسبة أو من خلال أي وسيلة تقنية؛

¹ راجع شريط، التجارة الإلكترونية: واقع وآفاق، الشفافية ونجاعة الأداء والاندماج الفعلي - في الاقتصاد العالمي - ، مداخلة مقدمة في المنتدى الدولي حول الشفافية ونجاعة الأداء والاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، الجزائر، 2009، ص 10.

² Mahd Ali Al- jabali, Ehab Nazmy, **The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 30, Zarqa University, 2011, p 100.

▪ من وجهة نظر الأعمال ، هي عملية تطبيق التكنولوجيا من أجل جعل المعاملات التجارية تتم تلقائياً وبسرعة؛

▪ بينما تعلم أن خدمات التجارة الإلكترونية كأداة لتلبية طلبات الشركات والمستهلكين، والمديرين في خفض تكلفة الخدمة وتحسين تقديم الخدمة؛

▪ أخيراً ، يعرف عالم الإنترنت التجارة الإلكترونية : باب مفتوح لبيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال الإنترنت ؛

التعريف الثالث : تُعرّف التجارة الإلكترونية بأنها " عملية تداول الأعمال التجارية بين الشركات وصياغة العمليات الداخلية عبر الروابط الإلكترونية تتجاوز مجرد التسوق عبر الإنترنت، فالتجارة الإلكترونية تشمل العديد من الأنشطة." تعريف أوسع للتجارة الإلكترونية يتضمن التحويلات المالية الإلكترونية التي تعتمد عليها العديد من البنوك، بالإضافة إلى الاتصالات بين الشركات عبر الإنترنت والإكسترنات وشبكات الإنترنت³.

التعريف الرابع : يمتد المفهوم الواسع للتجارة الإلكترونية إلى ثلاثة أنواع رئيسية من الأنشطة: الأول المتمثل في خدمات ربط أو دخول الإنترنت, تشمل هذه الخدمات التقنية المقدمة من مزودي خدمات الإنترنت (ISPs)، والثاني التسليم أو التوريد التقني للخدمات. والثالث استخدام الإنترنت كوسيلة لتوزيع الخدمات والبضائع يتم ذلك سواء بتسليم المنتجات والخدمات عبر الوسائل التقنية أو بطرق تقليدية. ضمن هذا الإطار، يظهر التداخل بين الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية واستغلال التقنية في أنشطة التجارة التقليدية⁴.

التعريف الخامس : التجارة الإلكترونية هي شكل من أشكال التبادل التجاري أو الإداري أو تبادل المعلومات بين طرفين أو أكثر باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات. يتم استخدام الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية بين الشركات والأفراد⁵.

³ James ohene-Djan, electronic commerce, undergraduate study in computing and related programmes, university of London international programmes, London, 2008, p. 8.

⁴ أمير فرح يوسف، التجارة الإلكترونية E-commerce، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 16-17.

⁵ عصام قريط، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة " دراسة تطبيقية على المراجعين"، مجلة البحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30، العدد 01، جامعة تشرين، 2008، ص 23.

التعريف السادس: تعرف المنظمة العالمية للتجارة الإلكترونية هي "مجموعه متكامله من عملية إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات باستخدام الوسائل الإلكترونية"⁶.

كافة التعاريف تتفق على أن التجارة الإلكترونية مصطلح يمكن تقسيمه إلى مقطعين:

- التجارة: تعبر عن أي نشاط اقتصادي يتضمن تبادل السلع والخدمات بين الأفراد والمؤسسات والحكومات. ينظم هذا النوع من التعامل بواسطة القوانين والأنظمة المشرفة منذ مئات السنين، جنباً إلى جنب مع العرف التجاري السائد في المجتمعات وبين الأفراد المشاركين في هذا النشاط؛
- التجارة الإلكترونية تعني استخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية في أداء النشاط التجاري، مع التركيز على استخدام الإنترنت والشبكات العالمية والمحلية كوسيلة أساسية لتبادل المعلومات والنشاطات التجارية.
- ومنه نقول ان التجارة الإلكترونية هي عملية شراء وبيع السلع والخدمات عبر الإنترنت أو الشبكة العالمية. تتضمن التجارة الإلكترونية جميع الأنشطة التجارية التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية مثل الإنترنت والهواتف الذكية والتطبيقات الرقمية الأخرى. تتضمن هذه العمليات الشراء والبيع، التسويق، الدفع الإلكتروني، وتبادل المعلومات بين الأطراف المشاركة في العملية التجارية.

ثانياً: خصائص التجارة الإلكترونية

تعد التجارة الإلكترونية ظاهرة تجارية ثورية قد غيرت أساليب التبادل التجاري والتواصل بين الأفراد والشركات، يتسم هذا النمط التجاري بمجموعة من الخصائص التي أعطى دافعا قويا لتحول الأعمال والتسويق يتيح التفاعل الإلكتروني سهولة الوصول والتبادل، ويتيح للمستهلكين والتجار والتفاعل بشكل فعال يركز النظام على استخدام التقنيات الرقمية لإجراء العمليات التجارية، ما يشمل التسوق عبر الإنترنت وتبادل البضائع والخدمات بشكل إلكتروني، هذه السمات جعلت من التجارة الإلكترونية جزءاً أساسياً من الساحة التجارية العالمية . وتتميز التجارة الإلكترونية بالعديد من المميزات عن التجارة التقليدية منها⁷:

- الطبيعة الدولية للتجارة الإلكترونية: حيث أن الأدوات الإلكترونية الحديثة أعطت ميلادا لظاهرة الترويج العالمي بدون حدود إلى درجة أن السلعة أو الخدمة المعروضة على الإنترنت لا تحتاج إلى أن تستهدف سوقاً محددًا

⁶ مجدي أحمد السيد الجعبري، وليد ناجي الحياي، الإطار النظري للمحاسبة في ظل العمليات التجارية الإلكترونية، ط01، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016، ص ص 18-19.

⁷ يونس زين، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص ص 95-97.

جغرافيا بحد ذاته، بل بالعكس فإن إنشاء موقع تجاري على الشبكة يسمح لمؤسسة صغيرة باقتحام أسواق والتعامل مع مستخدمي الإنترنت من كل أنحاء العالم سواء كانوا مؤسسات أو أفراد.

▪ عدم وجود مستندات ورقية متبادلة في إجراء المعاملات وتنفيذها: حيث أن كل العمليات تتم إلكترونياً وبدون استخدام أي أوراق، ومن ثم فإن السند القانوني للعمليات هي الرسائل الإلكترونية وهي الوحيدة المتاحة لكلي الطرفين في حالة نشوء أي نزاع بينهما.

▪ الشفافية: تمتاز بشفافية كبيرة تمكن من خلال أرباب العمل من الحصول على معلومات وافية عن عملائهم وشركائهم المنافسين لهم، كما يتعرف المستهلك على الأسواق بصورة أكثر الشمولية تدعم فرص حصولهم على السلع والخدمات ذات الجودة العالية بثمن أقل.

▪ الاعتماد على الإنترنت: تعتمد التجارة الإلكترونية على الإنترنت كوسيلة لعرض منتجاتها وتسويقها.

▪ إمكانية الاتصال مع أكثر من مصدر في نفس الوقت: حيث يستطيع البائع عرض السلع والخدمات على عدد كبير من المستقبلين دون الحاجة إلى إرسالها في كل مرة.

▪ تنفيذ كل مكونات العملية التجارية من بيع وشراء وتسليم السلعة غير مادية على الشبكة: وذلك بخلاف أي وسيلة اتصال أخرى كانت تقوم بتسليم بعضه في صورة نسخ غير أصلية مثل؛ البرامج، والكتب وغيرها.

▪ التجارة الإلكترونية أداة واضحة للعولمة: حيث أن معظم العمليات التجارية تتم عبر الإنترنت، من خلال مواقع افتراضية لا تعكس بالضرورة الموقع الجغرافي للمنتج والمستهلك والحلقات التي بينهما.

▪ الوجود الواسع: من منطلق أن التجارة الإلكترونية متواجدة في كل مكان وفي كل الأوقات التجارة التقليدية بحاجة إلى سوق الملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء، أما التجارة الإلكترونية فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس ويستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق الغير ملموس في أي وقت ومن أي مكان بواسطة الكمبيوتر بلحمة بسيطة على الموقع الذي يرغب بزيارته يضغط على أزرار يمكنه الاطلاع على المنتج وشرائه.

▪ إمكانية الوصول إلى جميع المستهلكين في جميع أنحاء العالم: إن التجارة الإلكترونية يمكنها الوصول إلى جميع المستهلكين في كل أنحاء العالم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كوسيلة لتزويد المستهلكين بالمعلومات، بينما نجد في التجارة التقليدية أن تزويد المستهلك بالمعلومات يكون وجهاً لوجه؛

▪ الحصول على المعلومات اللازمة للنفاد إلى الأسواق بشكل أكثر سهولة: حيث يؤدي إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات من أي مكان في العالم إلى تعرف، ويسر عملية التسوق عبر العالم موفرا بذلك السوق أوسع أمام المستهلك يمكنه من الحصول على أجود السلع والخدمات بأقل الأسعار الممكنة؛ ومن الخصائص أيضا يمكن تحديد ست خصائص رئيسية على النحو التالي⁸:

▪ عدم القدرة على تحديد هوية المتعاقدين: يوفر الإنترنت لقطاع الأعمال إدارة المعاملات بكفاءة من أي مكان في العالم، بحيث يمكن العثور على مركز معلومات الشركة في أي مكان دون التأثير على الأداء، ولكن قد لهذا الفصل المكاني بين أطراف المعاملات الإلكترونية لم يعرف كل المعلومات الأساسية عن بعضها البعض كما هو الحال في المعاملات التجارية التقليدية، حيث لا يعرف أحدهم المركز المالي وما إذا كان قد بلغ سن الاستحقاق أو ناقص الأهلية؛

▪ المنتجات التي يتم تسليمها إلكترونيا: أتاح الإنترنت إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونيا، مثل برامج الكمبيوتر والتسجيلات الموسيقية ومقاطع الفيديو والكتب والأوراق والتقارير عبر الإنترنت، فضلا عن بعض الخدمات مثل الاستشارات الطبية أو الهندسية، مما يخلق تحديا للسلطات حيث لا توجد آليات متفق عليها بعد للمنتجات الرقمية الخاضعة للجمارك أو الضرائب، كبائعين يمكن استخدامهم للتهرب من دفع الرسوم الجمركية والضرائب من خلال عدم تسجيل هذه المعاملات في دفاتر المحاسبة الرسمية؛

▪ غياب العلاقة المباشرة بين الطرفين المتعاقدين: تدور المساومة والمفاوضات بين أطراف العقد في العقد للاتفاق على تفاصيل العقد المزمع إبرامه بينهم، قد يتطلب العقد دورة واحدة أو عدة جلسات حتى يتم الاتفاق على شروط وتفاصيل العقد، ولكن في عقود التجارة الإلكترونية لا يكون هناك مجلس يعقد بالمعنى التقليدي، قد يكون البائع في مكانه وكان المشتري قد وضع بعيدا آلاف الأميال، ولديه جدول زمني مختلف وكذلك بين مكان المشتري والبائع. وقد يغيب عن العامل البشري تماما، فأجهزة الكمبيوتر تعتمد على المراسلات بينهما هو ما يعرف بالوكيل المتعاقد E، مما دفع البعض إلى الإيحاء بأن التجارة الإلكترونية لها تأثير سلبي على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد نتيجة غياب العلاقات الحميمة بين المتعاقدين، حيث يمكن للجميع الحصول على الاحتياجات الأساسية من مأكلا وملبس وغيرها من خلال الإنترنت وحتى دون مغادرة المنزل؛

⁸ Mahd Ali Al- jabali, Ehab Nazmy, Op.Cit, p p 101 -102.

▪ وجود الوسيط الإلكتروني : الوسيط الإلكتروني بين أطراف العقد هو جهاز كمبيوتر وشبكة ذات صلة من الاتصالات الدولية التي تقوم بنقل التعبير إلكترونيا لكل طرف من الأطراف المتعاقدة في نفس اللحظة، على الرغم من انفصالها مكانيا، وعادة ما يصل البريد الإلكتروني في نفس اللحظة إلى الآخر الطرف، ما لم يكن هناك عطل في الشبكة أو انهيارها قد لا تحصل الرسالة أو تصل إلى خطأ أو غير مقروء، وقد تنشأ مسؤولية مزود خدمة الإنترنت عن عدم وصول الرسالة أو وصولها متأخرا أو وصولها في الوقت المناسب، ولكن هناك عن طريق الخطأ أو التحريف؛

▪ السرعة في إنجاز المعاملات التجارية: التجارة الإلكترونية بشكل فعال تساهم في إنجاز المعاملات التجارية بين الطرفين بسرعة كالمعاملات التجارية، دون الحاجة إلى تحريك الأطراف وبعد أن التقيا في مكان معين وفي توفير الوقت والجهد والمال.

▪ التفاعل الجماعي بين عدة أطراف : التفاعل الجماعي أي أن أحد أطراف المعاملة يمكنه إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى عدد غير محدود من المستلمين في نفس الوقت ودون الحاجة إلى إعادة إرسالها في كل مرة في هذا المجال توفر الإنترنت إمكانات غير محدودة للتفاعل الجماعي الفردي والجماعي ، وهو أمر غير مسبوق في أي أداة تفاعلية سابقة⁹.

ثالثا: أشكال التجارة الإلكترونية:

يمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني، يتقابل فيه الموردون والمستهلكون والوسطاء، وتقدم فيه المنتجات والخدمات في صورة رقمية، وتختلف أشكال التجارة الإلكترونية نظرا لأطراف العلاقة التجارية ويمكن تقسيمها إلى¹⁰ :

1. التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال ووحدة أعمال أخرى (business to business) : ويرمز لها بالرمز (B2B) ويستعمل هذا النوع في التجارة الإلكترونية مؤسسات أعمال مع بعضها البعض، فتقوم منشأة الأعمال بإجراء الاتصالات لتقديم طلبية الشراء إلى مورديها باستخدام شبكة الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات كما يمكنها أن تسلم الفواتير، والقيام بعمليات الدفع عبر هذه الشبكة، باستعمال هذه التكنولوجيا، وهذا الشكل

⁹ Mahd Ali Al- jabali, Ehab Nazmy, Op.Cit., p p 101 -102.

¹⁰ بوراس بودالية، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2021، ص23

من التجارة هو الأكثر شيوعاً في الوقت الحالي سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي ومن أبرز صور تقنيات هذا النوع من التجارة:

▪ التسويق الإلكتروني الذي يوفر آلية بحث قوية وسريعة تستخدمها الشركات بغرض مقارنة السلع المعروضة بين الموردين المختلفين من أجل العثور على المورد المناسب؛

▪ التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI) وتبدأ هذه التقنية في العمل بمجرد اختيار المورد المناسب والاتفاق معه على شروط وترتيبات التوريدات، من خلال تبادل البيانات وإرسال طلبات التوريد؛

▪ التجارة الإلكترونية داخل المؤسسة: ويوجد هذا النوع في الشركات الكبيرة ذات الفروع المتعددة الجنسيات التي تسمح بإجراء تبادل داخلي للسلع والخدمات بين الأقسام والفروع المختلفة.

2. التجارة الإلكترونية بين وحدة الأعمال والمستهلكين ((business to consumer): ويرمز لها بالرمز (B2C) بظهور التسوق على الإنترنت أو ما يسمى بالمراكز التجارية على الإنترنت، أصبح للمستهلك إمكانية للقيام بشراء السلع المتاحة ودفع قيمتها عن طريق بطاقات الائتمان أو المصارف الإلكترونية أو عن طريق النقود عند استلام السلعة.

3. التجارة الإلكترونية بين الحكومة و وحدات الأعمال والعملاء ((government to business): ويرمز لها بالرمز (G2B) وهي تتضمن جميع التعاملات التي تتم بين الشركات والحكومة وكذلك بين الأفراد والإدارات الحكومية المختلفة باستخدام الوسائل الإلكترونية وخاصة شبكة الإنترنت، وهي تمثل عرض الإدارات الحكومية والإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملة على الإنترنت بحيث تستطيع الشركات وكذلك الأفراد من الاطلاع عليها والقيام بإجراء معاملة إلكترونية دون الحاجة إلى التعامل مع مكتب حكومي.

4. التجارة بين مستهلكين ومستهلكين آخرين ((Consumer to consumer): ويرمز لها بالرمز (C2C) وفيه يقوم الأفراد بالبيع والشراء فيما بينهم وبشكل مباشر عبر شبكة الإنترنت، ومثال ذلك عندما يقوم أحد المستهلكين بوضع إعلان في موقعه الإلكتروني أو أي موقع آخر من أجل بيع أحد الأغراض أو الاختبارات الخاصة به .¹¹

5. التجارة الإلكترونية من وحدات الأعمال إلى الحكومة: تعني التجارة الإلكترونية من الأعمال إلى الحكومة (B2G) بحاجة الأعمال التجارية إلى بيع السلع أو الخدمات للحكومات أو الوكالات الحكومية. وتشمل هذه

¹¹ بوراس بودالية، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

الأنشطة تزويد الجيش وقوات الشرطة والمستشفيات والمدارس بالمنتجات والخدمات. علاوةً على ذلك، غالباً ما تتنافس الشركات في بيئة إلكترونية على عقود لتقديم الخدمات للجمهور نيابةً عن الحكومة. وقد تشمل هذه الخدمات تحصيل الضرائب وتوريد الخدمات العامة¹².

6. التجارة الإلكترونية بين الأفراد والأجهزة الحكومية (customer to government) (C to G)

وهذا المصطلح وهذا النمط إن كان يندرج تحت مصطلح الحكومة الإلكترونية والتي عادة ما تقدم خدمات لللاف، لكنه سوف يكون أحد الاهتمامات الرئيسية للأجهزة الحكومية في المستقبل القريب، نظراً لما له من منافع كثيرة¹³.

7. التجارة الإلكترونية بين الأجهزة الحكومية ببعضها البعض (G to G) ويمكن أن تشمل هذه التعاملات

بين الأجهزة الحكومية، ولكنها يمكن أن تشمل أعمالاً ذات الطابع التجاري مثال على ذلك تأجير مبنى من وزارة الثقافة إلى وزارة الشباب والرياضة¹⁴.

يقدم الجدول التالي ملخصاً لفئات التجارة الإلكترونية المختلفة:

الجدول رقم (01-01): فئات التجارة الإلكترونية

الفئة	الوصف	مثال
من شركة إلى شركة (B2B)	تبيع الشركات منتجات أو خدمات لشركات أخرى	يبيع موقع Grainger.com الإمدادات الصناعية للشركات الكبيرة و الصغيرة من خلال موقعها الإلكتروني.
من شركة إلى مستهلك (B2C)	تبيع الشركات منتجات أو الخدمات للأفراد المستهلكين	تبيع البضائع للمستهلكين Tesco.com من خلال موقعها الإلكتروني.
العمليات التجارية التي تدعم أنشطة البيع والشراء	الشركات والمؤسسات الأخرى تحتفظ المنظمات وتستخدم المعلومات لتحديد وتقييم المستهلكين والموردين والموظفين، على نحو متزايد تشارك الشركات هذه المعلومات بطرق مدارة بعناية مع المستهلكين والموردين والموظفين وشركاء الأعمال والشركاء التجاريين	تستخدم Dell للكمبيوتر اتصالات الإنترنت الآمنة لمشاركة معلومات المبيعات الحالية وتوقعات المبيعات مع الموردين. ويمكن للموردين استخدام هذه المعلومات لتخطيط إنتاجهم وبالتالي يمكنهم تسليم أجزاء المكونات

¹² James ohene-Djan, Op.Cit, p 8-9.

¹³ عمر إقبال وآخرون، التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل العمليات التجارية الإلكترونية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 34، العدد 2، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص270.

¹⁴ عمر إقبال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 21.

إلى شركة Dell بالكميات المناسبة في الوقت المناسب		
موقع e-Bay هو سوق تجاري عبر الإنترنت، وغالباً ما يستخدم نظام المزادات.	يمكن للمشاركين في السوق عبر الإنترنت شراء وبيع السلع لبعضهم البعض. ونظراً لأن الشركات تستخدم هذا النوع أيضاً، فيمكن اعتباره نوعاً من التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين.	من المستهلك إلى المستهلك (C2C)
بوابة CAL-Buy للشركات التي ترغب في البيع عبر الإنترنت إلى ولاية كاليفورنيا.	الشركات التي تباع السلع أو الخدمات للحكومات والهيئات الحكومية. يمكن اعتبارها أيضاً جزءاً من التجارة الإلكترونية B2C	من شركة إلى حكومة (B2G)

La source: James ohene-Djan, electronic commerce, undergraduate study in computing and related programmes, university of London international programmes, London, 2008, p 8- 9.

رابعاً: مبادئ التجارة الإلكترونية

بالسعي الكبير من قبل العديد من الهيئات المتعاملة في مجال التجارة الإلكترونية، هناك توجه للمحافظة على مستوى لا بأس به من الحماية والأمان عن طريق تطبيق قوانين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستحدثة في دول العالم، إلى جانب ذلك قيام بعض الدول بإصدار تشريعات وقوانين متخصصة في هذا المجال. فقد أصدرت اللجنة القانونية للتجارة الدولية في الأمم المتحدة لقانون الأونسيترال النموذجي حول التجارة الإلكترونية عام 1996، وكذلك قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية عام 2001، التي اشتملت على بعض الجوانب القانونية المتعلقة بحماية النظم المعلوماتية، والمسائل المتعلقة بجرائم المعلوماتية. ومن ضمن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التجارة الإلكترونية¹⁵:

- أن يقود القطاع الخاص تنمية التجارة الإلكترونية وذلك تلبية لحاجة السوق؛
- أن تتم المشاركة في التجارة الإلكترونية وفق قواعد السوق الحرة والشفافية، والتنافس العادي وعدم فرض أي قيود غير ضرورية من قبل الحكومة؛

¹⁵ يونس زين، مرجع سبق ذكره، ص ص 94- 95.

- تساهم الحكومات في خلق مناخ مستقر وتشجيعه بتشريعات عصريات تمكن من توظيف العادل للمكانيات، وهذا التدخل يجب أن يكون واضحاً، شفافاً وهادفاً وغير متحيز، ميرناً و ملائماً، ونزيهاً يوفر التكنولوجيا دون تمييز أو تفرقة؛
 - تشجيع آليات مشاركة القطاع الخاص في سياسات التجارة الإلكترونية محلياً ودولياً؛
 - تأكيد عالميه التجارة الإلكترونية، ومن هنا فإن السياسات الحكومية التي تؤثر فيها يجب أن تتم في إطار تعاون وتنسيق دولتين، بما يضمن التجانس وتبادل التجارة عبر الحدود؛
 - أن تحقق المعاملة الضريبية لتشجيع التجارة الإلكترونية مقارنة بالطرق التقليدية للتجار تتعد تماماً عن البيروقراطية التقليدية في الدول المختلفة؛
 - حماية المستهلك ولا سيما فيما يتعلق بالخصوصية والسرية، ومن جهة أخرى ضرورة مشاركة وريادة الصناعة والمجتمع والفرد في حماية المحتوى الرقمي بما يتواءم مع أسس هذا المجتمع؛
 - أن تحقق التشريعات المرتبطة ببيئة الاتصالات والتنافس في سوق عادل ومفتوح؛
 - تتوفر الثقة في بيئة المعلومات العالمية من خلال التعليم والتوعية والتعاون وتطوير بنية التجارة الإلكترونية، وحل الخلافات وفض المنازعات من خلال تنظيمات قطاع الأعمال.
- خامساً: أهداف التجارة الإلكترونية
- تتسم التجارة الإلكترونية بمجموعة واسعة من الأهداف، بدءاً من تسهيل عمليات البيع والشراء وصولاً إلى تحسين تجربة المستخدم وتوسيع نطاق السوق العالمي. يساهم الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية وتحليل البيانات في تحقيق هذه الأهداف، حيث تمكن من تحسين الكفاءة التشغيلية وتقديم خدماته مبتكرة. وتهدف التجارة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتمثل فيما يلي¹⁶:
- تحقيق السرعة والكفاءة في الأداء؛
 - القيام بعمليات التسويق والبيع والشراء عبر الإنترنت؛

¹⁶ رندا لطرش، التجارة الإلكترونية وآثارها على اقتصاديات الوطن العربي، مداخلة ضمن ملتقى تحت عنوان صناعة المستقبل في السياسات العربية نحو تفعيل دور الدراسات المستقبلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قازة، 8 و9 ديسمبر 2018، ص 04.

- تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة؛
- تخفيف وتقليل تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع؛
- زيادة معدلات الوصول إلى العملاء وبناء علاقات قوية فيما بينهم.

سادسا: أهمية التجارة الإلكترونية

تكمن أهمية التجارة الإلكترونية عن سابقتها بأنها تساهم في تحقيق أرباح لم يكن تحقيقها سابقا بالطرق التقليدية وهذا راجع لعدة أسباب أهمها¹⁷:

- التقليل من التكاليف: في هذه النقطة بالذات نجد أن التكاليف الإجمالية لأي منتج مكلف جدا بالطرق التقليدية، فمثلا عملية التسويق لأي منتج يكلف المؤسسة تكاليف عالية جدا من خلال الترويج له في وسائل الإعلام بواسطة الجرائد والتلفاز وغيرها أما الآن فيمكن الترويج له بواسطة شبكة الانترنت والتكاليف قليلة جدا.

- تجاوزها حدود الدول: في السابق كان الحصول على وكلاء دوليين بالنسبة للمؤسسات مكلف جدا وغير مضمون العائد أما الآن نجد أن معظم دول العالم أصبحت تستعمل شبكة الانترنت بحيث أصبحت الشركات تقوم باقتلاع جميع جمهورها أو الفئة المستهدفة لمنتجاتها دون تحمل تكاليفها مما يجعلها في غنى عن المصاريف الأخرى.

التحرر من القيود: في السابق نجد أن المؤسسة مجبرة على إيجاد تليخيص لبيع منتجاتها في دول أجنبية من أجل تسويق منتجاتها، أما الآن لم يعد ضروريا حيث أصبحت يحكمها قانون دولة يتعلق بكيفيات التعامل بالتجارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: تقييم التجارة الإلكترونية وأهم متطلباتها

في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع أصبحت التجارة الإلكترونية تلعب دورا حيويا في المشهد التجاري العالمي. يتيح الإنترنت للأفراد والشركات فرصة الشراء والبيع عبر الويب، مما يجعل عملية التجارة أكثر فعالية يأتي هذا التحول مع مجموعة من المزايا والعيوب، التي سنتطرق لها في هذا المطلب وعلى أهم هذه الجوانب لفهم كيف يمكن أن تؤثر التجارة الإلكترونية على حياتنا اليومية على الاقتصاد بشكل عام.

أولا: مزايا التجارة الإلكترونية

¹⁷ زين يونس، مرجع سبق ذكره، ص 97.

خلقت التجارة الإلكترونية مزايا عديدة بالنسبة للأفراد، المؤسسات والدول، ولهذا سنتطرق مزايا التجارة الإلكترونية من خلال تصنيفها لثلاث مجموعات وذلك على النحو التالي:

1. على مستوى الأفراد:

يمكن تحديد مزايا التجارة الإلكترونية على مستوى الأفراد في:

▪ تحقيق رضا العملاء: حيث تؤدي التجارة الإلكترونية إلى إحداث تفاعل بين العملاء والشركات وإتاحة المجال أمام العميل للحصول على كافة المعلومات عن السلع وخصائصها وأسعارها بالدخول على المواقع المختلفة؛

▪ خدمة مستمرة: حيث تعمل المتاجر والأسواق الإلكترونية بشكل مستمر بحيث يمكن للعميل الدخول إلى هذه الأسواق من أي مكان وفي أي وقت دون مشقة ذهاب للمتاجر؛

▪ حرية الاختيار وسهولة إجراء المقارنات: إذ بإمكان المستهلك إجراء المقارنات بين السلع والأسعار والجودة والخصائص في مختلف أنحاء المتاجر حول العالم وذلك حرية الاختيار بما يحقق مستوى الجودة المناسب والسعر المناسب؛

▪ انخفاض أسعار المنتجات: حيث تؤدي المنافسة بين المتاجر حول العالم إلى عدم المبالغة في الأسعار وكذلك تخفيض التكلفة نتيجة عدم وجود وسطاء بالإضافة إلى تخفيض التكاليف الثابتة والتكاليف الإعلانية.

2. على مستوى المؤسسات :

من مزايا التجارة الإلكترونية على مستوى المؤسسات نذكر:

▪ توسيع نطاق البحث: بإمكان العميل التجول عبر الإنترنت في مواقع كثيرة حول العالم، وبالتالي سيتمكن من معرفة خصائص المنتجات وأسعارها وطريقة شرائها؛

▪ إمكانية عمل برنامج تسويقي ناجح: وذلك من خلال التسويق والبيع عبر الإنترنت دون توقف وبالتالي الحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء؛

▪ تخفيض التكاليف: عملية إنشاء موقع إلكتروني أقل من تكلفة إنشاء المواقع الفعلية، كما أن عملية الإعلان عن السلع تتم من خلال رسائل إلكترونية، وبالتالي تخفيض تكاليف الإعلان.

▪ الحصول على المعلومات: الخاصة المتعلقة بالأسواق أو الأسعار أو الشركات المحتملين أو المنافسين بسرعة ودقة عاليتين.

3. على المستوى القومي:

يمكن تلخيص مزايا التجارة الإلكترونية على المستوى القومي فيما يلي¹⁸:

- مكنت التجارة الإلكترونية من تسويق السلع والخدمات عالمياً بإلغائها القيود أمام دخول الأسواق التجارية، وبذلك تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك؛
- تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ تمثل هذه المشروعات محور التنمية الاقتصادية، لكنها تعاني من نقص الموارد للوصول إلى الأسواق العالمية، وبالتالي التجارة الإلكترونية ستسمح بتوفير إمكانية المشاركة في حركة التجارة العالمية بفاعلية وكفاءة، بما تقدمه من تخفيض في التكاليف التسويقية وترويج واقتصاد الوقت والمكان المطلوبين لأداء المعاملات؛
- تعد التجارة الإلكترونية من المداخل الرئيسية لشركات لزيادة حجمها في التسوق، ومن ثم زيادة المزايا التنافسية لها وهذا بدوره يزيد من الصادرات، نظراً لما تحققه التجارة الإلكترونية من سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية، إضافة إلى سرعة عقد وإنهاء الصفقات.
- ومن مزايا التجارة الإلكترونية أيضاً¹⁹:
- توفير فرص عمل حيث مكنت تطبيقات التجارة الإلكترونية الأفراد في المناطق الريفية من الوصول إلى منتجات وخدمات جديدة، مما يحفزهم على تعلم مهن جديدة أو الحصول على شهادات جامعية؛
- التجارة الإلكترونية تيسر توزيع الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم بسعر منخفض بكفاءة أعلى؛
- نمو التجارة الإلكترونية يحفز الأبحاث على تطوير أساليب جديدة ومحسنة مثل استخدام القسائم والشركات الإلكترونية. في هذه الأثناء، ظهرت أساليب وأعمال جديدة عبر الإنترنت غير ممكنة في العالم الواقعي، مثل الشركات المتخصصة في بيع فائض المخزون عبر مزادات الإنترنت. في هذه البيئة، يكون تأثير المزايدات على السعر محدوداً، حيث لا يمكن للمنتج أو الموزع تحديد السعر بمفرده، بل يتحدد السعر بناءً على الطلب المسجل في السوق.

¹⁸ عمر الشريقي، أسماء مشيمشي، أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 1، الوادي، 2020، ص 242-243.

¹⁹ عبدالرحيم وهبة، تقييم التجارة الإلكترونية مدى انتشارها عبر العالم، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، المركز الجامعي لتامنغست، 2012، ص 230-232.

ثانيا: عيوب التجارة الإلكترونية

بالرغم من المزايا التي توفرها التجارة الإلكترونية في مختلف المستويات لها عيوب و انعكاسات هامة يمكن الاشارة اليها من خلال العناصر التالية²⁰:

- مخاطر القرصنة: دخول القرصنة إلى مواقع الشركات سواء يتم تخريبها أو إصاق الفيروسات بهذه المواقع قد يشكل خطرا على التعاملات الإلكترونية فضلا عن مخاطر السمعة؛
- زيادة التكلفة بالنسبة للمؤسسة: من خلال عملية الصيانة والتجديد وتكوين الأطارات المتخصصة؛
- فقدان متعة الشراء المعروفة: التي كان يجدها المستهلك في ممارسة عملية التسويق من خلال التفاعل الاجتماعي بين البائع والمشتري؛
- تورط البعض بالاندفاع نحو شراء سلع قد لا يحتاج إليها الفرد نتيجة لجاذبية الإعلان وسهولة الشراء ببطاقة الائتمان؛

- حضر الوقت والإصابة بالإدمان والذي يؤدي بدوره إلى فقدان علاقات اجتماعية جوهري؛
 - المنافسة التي تواجهها المؤسسة، فأصبحت المؤسسة من خلال تواجدها على شبكة الإنترنت التي تفتح السوق العالمية على أبوابه، وبالتالي دخول المؤسسة للتعامل فيه بكل مخاطره وامتيازه.
- من العيوب أيضا²¹:

- الطابع اللامادي غير الملموس للتجارة الإلكترونية، والذي يؤدي إلى عدم قدرة المشتري على فحص السلعة بطريقة عينيه قبل شرائها الأمر الذي قد يتسبب في حدوث بعض المشاكل بعد الشراء ؛
- يتمكن الفرد من خلال التجارة الإلكترونية من تقديم طلب شراء لبعض السلع المحظورة في السوق المحلية لدولته، الأمر الذي يترتب عليه ضياع أمواله في حالة عدم وصولها إليه؛
- احتمال حدوث تعاقدات مزيفة من خلال شبكة المعلومات الدولية وحدث حالات من النصب والاحتيال، وذلك ناتج عن عدم القدرة على تحقق من شخصية المتعاملين.
- يمكن حدوث تلاعب في بيانات النسخ الأصلية الخاصة بطلبات الشراء أو إرسال البضائع، وذلك ناتج عن عدم وجود المستندات الورقية التوقيع بخط اليد، الأمر الذي يهدد مصالح الأفراد والمشروعات على حد سواء.

²⁰ رشيد بوعافية، محمد ديدو، التجارة الإلكترونية والاستثمار عبر شبكة الانترنت الأطار النظري والتطبيقي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 18، الجزائر، 2018، ص 157.

²¹ محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص ص 67-69.

- باعتبار أن شبكة المعلومات الدولية تعتبر ركيزة الرئيسية تعتمد عليها التجارة الإلكترونية، فإن مشكلة أن هذه الشبكة يعتبر من أهم عيوبها لأنه بالإمكان اختراق المواقع التجارية على هذه الشبكة، الأمر الذي يترتب عليه العديد من المشاكل من أهمها إفشاء أسرار الأفراد والشركات.
- إمكانية استخدام بطاقات ائتمانية مزيفة أو سرقة أرقام بطاقات سليمة؛ الأمر الذي يترتب عليه تحمل أصحابها لعمليات شراء بضائع وحصولهم على خدمات لم يقوموا بطلبها؛
- على الرغم من اتساع وانتشار شبكة المعلومات الدولية إلى أنها مازالت تفتقر إلى عدم وجود حيز كامل للاتصالات السلكية واللاسلكية، على النحو الذي يتناسب مع كامل هائل من الأنشطة التجارية التي تتم من خلالها.
- التغيير السريع في البرمجيات المستخدمة في إدارة المواقع التجارية الإلكترونية يتطلب عملية تحديد مستمرة في بعض الأحيان
- إعادة متوافق بعد البرامج التجارية الإلكترونية مع بعض التطبيقات البيانات والتي غالبا ما تشهد تطورا مستمرا في بعضها.
- إعادة إمكانية التسويق بعض السرعة الإلكترونية مثل الصناعة غير المحددة مقاييس معيارية أو السلع التي تحتاج إلى معاينة طبيعية قبل التعامل فيها؛
- صعوبة فض النزاعات الناشئة عن معاملات التجارة الإلكترونية، وذلك لعدم وجود المستندات الورقية بالإضافة إلى أن ترفيه عمل قد لا يعرف بعضهما الآخر؛
- تعدد المقاييس المعيارية التي تطبقها الدول فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

رابعا: متطلبات التجارة الإلكترونية

- لكي تصبح التجارة متاحة عبر الإنترنت في أي مجتمع، من الضروري توفير بيئة مناسبة، وكذلك متطلبات تحقيقها. في هذا القسم سنتناول بإيجاز هذه المتطلبات وفقا للتقسيمات التالية²²:
- البنية التحتية الإلكترونية: بما في ذلك البنية التحتية الداعمة للتجارة الإلكترونية والتعاملات التجارية التعاقدية عبر الإنترنت. ومن أبرز مكونات هذه البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتشمل: شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والفاكس، والهاتف

²² Mahd Ali Al- jabali, Ehab Nazmy, **Op.Cit**, p p 100-101.

الثابت والمحمول، وكذلك أجهزة الكمبيوتر وتطبيقات البرمجيات وخدمات التشغيل والدعم الفني ورأس المال البشري المستخدم في الأعمال والتجارة الإلكترونية، فضلا عن توافر القطاعات الإنتاجية لتكنولوجيا المعلومات. توفر هذه المكونات بيئة من البنية التحتية الإلكترونية التي تساعد على انتشار استخدام الإنترنت وخلق بيئة مناسبة للتجارة الإلكترونية.

- التشريعات واللوائح الخاصة بالتجارة الإلكترونية: وتشمل التشريعات والقوانين والقواعد التي تتناسب مع طبيعة التجارة عبر الإنترنت. وتمثل هذه التشريعات إطارا قانونيا وتنظيميا يضمن استمرار التجارة الإلكترونية وحماية حقوق الأطراف المتعاونة. كما يوفر الإطار القانوني لإنشاء الأدوات القانونية المناسبة للتعاملات الإلكترونية، مثل وسائل التعاقد عبر الإنترنت أو عبر البريد الإلكتروني، والشروط المطلوبة لذلك، وحل نزاع التجارة الإلكترونية، سواء في المجتمع أو ما إذا كان بين أطراف في دول مختلفة، وكذلك التعامل مع وسائل الإثبات لأطراف التجارة المتنازعة عبر الإنترنت. كما يتضمن قضايا مثل التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، والجرائم الإلكترونية والتعرف على مفهوم الضرر والدمار الناجم عن هذه الجرائم، والتعامل مع التوقيعات الإلكترونية والنسخة الإيجابية والقبول إلكترونيا.

- توافر الموارد البشرية: هذا هو أحد مكونات نجاح التجارة الإلكترونية في أي مجتمع. ويشمل ذلك المتخصصين في الموارد البشرية في تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات والإنترنت وتطبيقات البرامج المتعلقة بالتجارة عبر الإنترنت. من ناحية أخرى تتطلب التجارة الإلكترونية ما يسمى بجهازية البريد (E-Readiness) أي استعداد المجتمع الراغب في استخدام وممارسة التجارة عبر الإنترنت.

وحدوث الجاهزية الإلكترونية للمجتمع من خلال تطوير جودة النظم التعليمية وتوسيع الفرص أمام أفراد المجتمع للاستفادة منها ليصبح مجتمعا لديه ثقافة معرفية تكنولوجية، فضلا عن إتاحة الفرص للمؤسسات والمؤسسات التعليمية والمدارس لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكييف المناهج الدراسية مع المعرفة التقنية.

المطلب الثالث: مخاطر التجارة الإلكترونية وآليات الحد منها

أولا : مخاطر التجارة الإلكترونية

تنبع مخاطر التجارة الإلكترونية وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الإنترنت، فكل تكنولوجيا حديثة ورغم إيجابياتها الكثيرة إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك، وفي حالتنا هذه سلبياتها تعد خطيرة جدا وفي حالة عدم التمكن من تحجيم تلك السلبيات والسيطرة عليها، ستكون النتائج مخيبة للآمال وقد يتم الإحجام عن هذه التكنولوجيا

فتعويض خسارة المشتري ممكنة خصوصا بأنه وفي الغالب يستخدم بطاقات الاعتماد للدفع وتكون خسارته محددة بعملية واحدة، والتي قد يمكن تعقبها ولكن الخسارة الحقيقية تقع على التاجر (الشركات) حيث تتكبد الشركة الخسائر بفقدانها للإيرادات والتي يصعب تعويضها أو حتى تعقب المتلاعبين بأنظمتهم المحاسبية، وذلك نظرا لتعقيدات العمليات الكثيرة في التجارة الإلكترونية، ويرى توم ارنولد أن مخاطر القرصنة الإلكترونية تكمن ضمن نوعين رئيسيين وهما:

- مخاطر قابلة للإكتشاف: والمقصود هنا وجود خبراء مختصين لدى الشركات يمكن من تعقب عمليات إختراق النظام، و التعامل معها بسد تلك الثغرات ، و يمكن تصنيف تلك العمليات فيما يلي :

❖ الفيروسات الرقمية المعروفة بوجود نظام حماية مناسب، يمكن نظام الشركات من القضاء على تلك الفيروسات المعروفة دون الإضرار بالنظام .

❖ قرصنة الإنترنت الهواة ، يعتمد قرصنة الإنترنت في إختراقهم لأنظمة الشركات على معلومات و رموز دخول معينة غالبا ما تعتمد على الحظ ، و في حالة وجود أكثر من مستخدم لنظام الشركة قد يستطيع المخترق تتبع الملفات المؤقتة و الحصول من ذاكرة النظام على بعض المعلومات التي يمكن إستغلالها في الدخول للنظام؛ ولهذا فإن كانت الشركة تستخدم آلية تغيير تلك الرموز بشكل دوري و الحذف التلقائي للملفات المؤقتة بالإضافة لتفريغ الذاكرة، و ذلك بواسطة المتخصصين في هذا المجال فستتمكن من تلك العمليات.

- مخاطر غير قابلة للإكتشاف، و المقصود هنا وجود عمليات إختراق قد تتم دون سابق دراية بها، إما لحداتها أو جهل الشركة بها، و يمكن تصنيف تلك العمليات فيما يلي:

❖ فيروسات غير معروفة، رغم وجود أنظمة حماية من الفيروسات تستخدمها أنظمة الشركات، إلا أنه هنالك فيروسات غير معروفة بعد قد تتمكن من إختراق النظام و إحداث تلف كبير دون الشعور به إلا بعد فوات الأوان، كما حدث في عام 2000 عندما إستطاع أحد المحترفين تكوين فيروس الحب I love you ، و الذي تمكن من إيقاع خسائر لم يمكن حصرها في ذلك الوقت و لقد كان الفيروس يعمل كقنبلة موقوتة، حيث كان يستخدم مواقيت و تواريخ معينة لبدء العمل وكان الحل الوحيد لتفاديه بعد أن عرفت آلية عمله إغلاق النظام في تلك التوقيتات.

❖ قرصنة الإنترنت المحترفين، و هذه تعد من أكبر المشاكل التي تواجهها الشركات، فقرصنة الإنترنت ليسوا دوما من الهواة، فبعضهم يملك خبرة و مهارة تفوق كثيرا من المتخصصين، تمكنهم و في كثير من الأحيان من إختراق أنظمة الشركات دون الشعور بهم أو تعقبهم، و قد تتم جريمتهم دون إكتشافها.

ثانياً: آليات الحد من مخاطر التجارة الإلكترونية

تم التوصل إلى العديد من الاقتراحات لمواجهة مخاطر التجارة الإلكترونية خلال الاجتماع الذي عقد في باريس عام 2000 بحضور عدة جهات محاسبية مهنية متخصصة، حيث كان المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين من بين أولئك الذين قدموا اقتراحات قيمة. تلخيص هذه الاقتراحات يكون في²⁶:

- الحذر عند تقديم المعلومات الشخصية مثل العنوان البريدي وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني، وعدم تزويد الجهات بالمعلومات الشخصية إلا إذا كانت موثوقة؛
 - استخدام برنامج أمان للدخول إلى شبكة الإنترنت لحماية البيانات من الوصول غير المصرح به؛
 - التحقق من صحة موقع المنشأة عبر الشبكة وتجنب التعامل مع المواقع الغير موثوقة؛
 - الاعتماد على بطاقات دفع آمنة ومحمية خلال عمليات الشراء عبر الإنترنت؛
 - توخي الحذر عند تنزيل البرامج من مصادر غير موثوقة على الإنترنت حفاظاً على سلامة البيانات؛
 - تأكيد على عدم مشاركة كلمات المرور السرية واستخدام كلمات مرور معقدة للوقاية من الاختراقات؛
 - الاحتفاظ بنسخ من عمليات الشراء وتسوية الحسابات بانتظام للمساعدة في اكتشاف السرقات؛
 - مراقبة استخدام المواقع للملفات تعريف الارتباط (cookies) وتحكم في الإعدادات بعناية؛
 - الإشراف على استخدام الإنترنت من قبل الأطفال لتجنب تقديم المعلومات الشخصية بطريقة غير آمنة؛
 - الاعتماد على المواقع المرخصة والتي تم تقييمها واعتمادها من قبل الجهات المختصة.
- هذه الاقتراحات تعزز الأمان وتحمي المستخدمين أثناء التجارة الإلكترونية، وتساهم في تقليل المخاطر التي قد تواجه العملاء خلال عمليات الشراء والتصفح عبر الإنترنت.

وتم تطوير العديد من الأساليب التقنية والإجراءات الأمنية لمنع جرائم التجارة الإلكترونية كجزء من التجارة الإلكترونية. رغم أن هناك تقدم في هذا المجال منذ منتصف الثمانينيات، إلى أن الجهود التشريعية لا تزال محدودة ومعرضة للتعثر. نظراً لوجود تحديات قانونية تواجه التجارة الإلكترونية، تم تسجيل تحركات واسعة

²⁶ جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة في البيئة الإلكترونية، دار الكتاب الجامعي العين، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 413-415.

النطاق على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية للتعامل مع المسائل التنظيمية والقانونية، ويمكن تلخيص هذه التحركات كما يلي²⁷:

- على الصعيد الدولي: تم العمل على وضع وإقرار قوانين دولية للتجارة الإلكترونية من خلال جهود لجنة القانون التجاري الدولي في الأمم المتحدة، ومن أبرز هذه الجهود إقرار قانون اليونسטרال للتجارة الإلكترونية عام 1996، الذي يُعتبر الإطار التشريعي الأساسي للتشريعات الوطنية في مجال التجارة الإلكترونية. تطبق هذه التشريعات الوطنية على مجموعة من الجوانب مثل التوقيع الإلكتروني وشهادات التوثيق والتحقق من البيانات الإلكترونية.
- على الصعيد الإقليمي: دور الاتحاد الأوروبي ومنظمة آسيا الباسيفيك للتعاون الاقتصادي والتنمية والنافتا الأمريكية يظهر بوضوح على الصعيد الإقليمي في مجال القانون والتشريع.
- في ميدان الهيئات المتخصصة: يُظهر جهد مميز من غرفة التجارة العالمية.
- على الصعيد الوطني: تسارعت الدول المتقدمة لإصدار تشريعات تتعلق بجرائم الحاسب الآلي والإنترنت والجرائم الإلكترونية وجرائم تقنية المعلومات، ومن أهم هذه التشريعات:
 - ❖ قانون إساءة استخدام الحاسب الآلي البريطاني 1990؛
 - ❖ قانون الجرائم الإلكترونية الباكستاني 2003؛
 - ❖ قانون المعاملات الإلكترونية الموحد الأمريكي 1999؛
 - ❖ القانون الموحد لمعلومات الحاسب الآلي 2000؛
 - ❖ قانون تقنية المعلومات الهندي 2000؛
 - ❖ القانون الفرنسي لجرائم الكمبيوتر 1990؛
 - ❖ قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي 2006.

هذه التشريعات تأتي في إطار جهود عالمية وإقليمية ووطنية لتعزيز الحماية والأمان في مجال التجارة الإلكترونية ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

²⁷ عبد الرحيم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-238.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمراجعة الحسابات

في ضوء الإصلاحات العميقة التي شهدتها الجزائر في مجال المحاسبة، يرى أن واقع مهنة مراجعة الحسابات يتطلب إعادة النظر فيه. فمهنة المراجعة تلعب دوراً هاماً في المنظمات الوطنية نظراً لارتباطها الوثيق بالمحاسبة. فهي تمثل جزءاً أساسياً من البنية المالية والاقتصادية للبلاد، حيث تهدف إلى ضمان النزاهة والموثوقية في البيانات المالية للمؤسسات والشركات. يُعتبر المراجعون الخارجيون في الجزائر محل ثقة كبيرة، حيث يقومون بتقييم ومراجعة سجلات الحسابات للتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية المعتمدة والقوانين المحلية والدولية ذات الصلة. من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة للأطراف المعنية مثل المستثمرين والجهات الحكومية والبنوك والجمهور عموماً، وهذا يساعد على تعزيز الشفافية وبناء الثقة في النظام المالي والاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية مراجعة الحسابات

أولاً: التطور التاريخي لمراجعة الحسابات

تعتبر مراجعة الحسابات قديمة وتمتد جذورها إلى قدم العصور، حيث يعود الإنسان إلى محاولاته للتكيف مع الطبيعة وتلبية احتياجاته. بالمقابل، المحاسبة لم تكن معروفة بشكل منظم إلا بعد ابتكار الأرقام واستخدام النقود كوحدة قياس لقيم السلع والخدمات المتبادلة. ومع ذلك، الأمر يختلف بالنسبة للمراجعة ومراقبة الحسابات،

حيث لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي مع قواعده ونظرياته لفحص حسابات النظام وتقييم مدى تطبيق تلك القواعد والنظريات في تسجيل العمليات المحاسبية²⁸.

تاريخياً، تعتبر المراجعة استجابة لحاجة ماسة لسيط الرقابة والتأكد من صحة العمليات المالية والتجارية. فقد نشأت المراجعة نتيجة لرغبة رؤساء القبائل، والجماعات، وأصحاب المال، والحكومات في مراقبة الأشخاص الذين يديرون عمليات التحصيل، والدفع، والتخزين نيابةً عنهم. تعود جذور المراجعة إلى حضارات قديمة مثل المصريين واليونانيين، حيث استخدموا المراجعين للتحقق من دقة السجلات المالية. وكان دور المراجع في تلك الفترة يتمثل في استماعه إلى القيود المدونة في الدفاتر والسجلات، بهدف التأكد من سلامتها من أي تلاعب أو أخطاء وبالتالي تحقيق الدقة والمصدقية في البيانات المالية²⁹.

الجدول رقم (01-02): التطور التاريخي لمراجعة الحسابات

الفترة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب.	معاينة السارقين على اختلاس الأموال حماية الأموال.
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين.	المحاسب	منع الغش، ومعاينة فاعليها، حماية الأصول
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك، المساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

²⁸ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص. 03.

²⁹ سارة ميسي، مساهمة مراجع الحسابات في تدفق أبعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018-2019، ص.03.

الشهادة على الصورة الصادرة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الحكومة هيئات أخرى والمساهمين.	ابتداء من 1990 إلى يومنا هذا
--	---	-----------------------------------	---------------------------------

المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 08-07

ثانياً: تعريف مراجعة الحسابات

لقد تعددت تعاريف المراجعة من مرجع لآخر و سنبرز البعض منها في ما يلي:

التعريف الأول: إنها " إجراء فحص ناقد يعد أمراً أساسياً للتأكد من صحة ودقة المعلومات التي تصدرها المؤسسة. يتضمن هذا الفحص جميع عمليات المراجعة التي يقوم بها مهني كفاء خارجي ومستقل، بهدف إصدار رأي في محايد حول مدى اعتمادية وشفافية البيانات المالية".³⁰

التعريف الثاني: تعرف منظمة العمل الفرنسي للمراجعة مراجعة الحسابات على أنها " عبارة عن مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من قبل مهني يستخدم مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، بناء على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم" ، كما أوضحت المنظمة أيضاً أنها تنظر إلى المراجعة من منظورين وفقاً للأهداف المتوخاة منها³¹:

- تقدير نوعية المعلومات: أي تشكيل رأي حول المعلومات المنتجة داخل المؤسسة؛
- تقدير النجاعة وفعالية النظام المعلوماتي والتنظيم.

التعريف الثالث: قدمت جمعية المحاسبين الأمريكيين تعريفاً عاماً للمراجعة، يتمثل في أنها "عملية منظمة تهدف إلى الحصول على الأدلة والقرائن الموضوعية المتعلقة بالتأكد من الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتحديد مدى توافق هذه التأكيدات مع المعايير الموضوعية، ومن ثم توصيل نتائج هذه المراجعة إلى الأطراف المعنية"³².

من خلال التعريف الأخير يتضح لنا بأن عملية مراجعة الحسابات هي³³:

- عملية منظمة تشير إلى الخطوات والإجراءات التي ينفذها المراجع.

³⁰ زاهدة عاطف سواد، مراجعة الحسابات، ط1، دار الراجحة للنشر والتوزيع ، عمان، 2009، ص 17.

³¹ محي الدين محمد عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة و المعايير الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص المالية والمحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008/2007، ص5.

³² أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص9.

³³ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص ص 21-20

- الحصول على الأدلة وتقييمها يتضمن فحص الإقرارات وتقييم النتائج بدون تحيز تجاه الجهة التي يتم تدقيقها أو التي أعدت هذه الإقرارات.
- التحقق من التأكيدات والأحداث الاقتصادية التي تمثل ما تقدمه إدارة المؤسسات أو الأشخاص، وهذه التأكيدات هي موضوع المراجعة.
- قياس مدى توافق هذه التأكيدات مع معايير معينة (المعايير الموضوعية)، على سبيل المثال التأكد من أن البيانات المالية تمثل بوضوح المركز المالي.
- إيصال النتائج ويكون هذا بواسطة تقرير مكتوب يبين درجة الملاءمة بين التأكيدات وهذه المعايير، ويبين التقرير العلاقة إما جيدة أو غير جيدة حيث لا تتطابق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؛
- الأطراف المعنية تشمل الأفراد والمؤسسات الذين يعتمدون على تقرير المراجع لاتخاذ قراراتهم. من بين هؤلاء المساهمون، والإدارة، والدائنون، والجهات الحكومية ذات الصلة مثل إدارة الضرائب والبنك المركزي، بالإضافة إلى الجمهور العام.
- من خلال ما سبق تعتمد مراجعة الحسابات على القيام بعمليات أساسية هي³⁴ :
 - الفحص: هو عملية تقنية تهدف إلى ضمان صحة ومصداقية العمليات المسجلة في دفاتر الحسابات، بما في ذلك الوثائق الداخلية والخارجية التي تعتمد عليها هذه السجلات.
 - التحقق: تهدف عملية التأكد إلى ضمان وجود وملكية الأصول، وتأكيد صحة القيم المسجلة في البيانات المالية. تساعد هذه العملية مراجع الحسابات على التحقق من صحة ودقة البيانات المالية النهائية، وتمكنه بعد ذلك من التعبير عن رأي فني موضوعي بثقة باستخدام الأدلة والبراهين والمعايير المهنية المعترف بها في مجال مراجعة الحسابات.
 - التقييم: يقصد به تقييم الأصول والخصوم المدرجة في قائمة المركز المالي، استناداً إلى الأسس والسياسات وأدلة الإثبات الموثوقة، لضمان أن المراجع يطمئن إلى صحة وسلامة عمليات التقييم.
 - التقرير : يشير التقرير إلى توثيق نتائج الفحص والتحقق والتقييم بشكل فني ومحايد، والكشف عنها بطريقة مفهومة. يهدف التقرير إلى توضيح دقة وعدالة نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية فترة محددة محل مراجعة الحسابات.

³⁴ محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 18.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تعريف مراجعة الحسابات هي عملية فحص وتقييم مستقل للدفاتر والسجلات المالية للشركة أو المؤسسة، بهدف التحقق من دقة وصحة المعلومات المالية والتأكد من التزامها بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها. تتضمن هذه العملية جمع الأدلة والقرائن المتعلقة بالبيانات المالية، وتحليلها وتقييمها، ثم تقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً محايداً حول مدى صحة وموثوقية هذه البيانات. تهدف مراجعة الحسابات إلى زيادة الثقة لدى المستثمرين والمستخدمين الآخرين للبيانات المالية في المعلومات المقدمة، وضمان الشفافية والمصدقية في التقارير المالية.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية وأنواع مراجعة الحسابات

أولاً: أهداف مراجعة الحسابات:

مع تطور مهنة المراجعة، تطورت أهدافها وطرق التحقق والفحص والاعتماد على الرقابة الداخلية. في الماضي، كانت المراجعة تهدف أساساً إلى تحديد واكتشاف الغش والتلاعب والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتأكد من مطابقة القوائم المالية مع هذه الدفاتر دون إبداء رأي في محايد. لكن هذا المنظور تغير عندما قرر القضاء أن كشف الأخطاء والغش ليس الهدف الوحيد للمراجعة. أصبح من واجب المراجع إجراء مراجعة نقدية ومنظمة للدفاتر والسجلات وتقديم رأي في محايد في تقريره للمساهمين أو من قام بتعيينه. وبالتالي، أصبحت أهداف المراجعة تشمل ما يلي³⁵:

- التحقق من صحة وسلامة البيانات المحاسبية؛
- تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مدى فعاليته؛
- تقديم توصيات لتحسين الأداء المالي والإداري؛
- ضمان الشفافية والتراهاة في التقارير المالية؛
- تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة في المعلومات المالية المنشورة.

أما في الوقت الحالي فقد توسعت أهداف المراجعة في ظل توسع أهداف المؤسسات لتشمل ما يلي³⁶:

- تدقيق الخطط ومتابعة تقييمها لتحديد مدى تحقيقها للأهداف المحددة، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى تلك الأهداف؛

³⁵ أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 12.11.

³⁶ نفس المرجع أعلاه، ص 12.

- تقييم نتائج الأعمال مقارنة بما كان مستهدفاً منها؛
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية في جميع جوانب النشاط؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع؛
- تقليل مخاطر التدقيق نظراً لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشأة محل التدقيق.

ثانياً: أهمية مراجعة الحسابات:

مراجعة الحسابات تعتبر وسيلة هامة لخدمة مختلف الفئات سواء داخل أو خارج المنشأة، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية المراجعة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية. وتمثل هذه الفئات فيما يلي³⁷:

- إدارة المشروع: تعتمد بشكل كامل على البيانات المحاسبية المدققة من قبل جهة محايدة في عمليات التخطيط والمراقبة والتقييم.
- المستثمرون: يستندون إلى القوائم المالية المدققة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتحقيق أقصى عائد ممكن.
- الجهات الحكومية: تعتمد على القوائم المالية المدققة لأغراض مثل التخطيط والرقابة وفرض الضرائب؛
- المقرضون والبنوك: على القوائم المالية المدققة لتقييم الوضع المالي للمقترضين من أجل تقديم قروض أو تسهيلات إئتمانية لهم.

ثالثاً: أنواع مراجعة الحسابات

تنقسم مراجعة الحسابات إلى أربعة أنواع الموضحة في المخطط التالي:

الشكل رقم (01-01): أنواع مراجعة الحسابات

³⁷ رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات "مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2015، ص. 39



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على محمد كامل الحاروني، مراجعة الحسابات، طبعة الأميرية بالقاهرة، 1945، ص 12.

وفيما يلي شرح كل نوع من هذه الأنواع بالتفصيل³⁸:

1. المراجعة الكاملة Complete Audit :

يجب أن تكون عملية المراجعة شاملة ومتعمقة، حيث يتعين على المراجع مراجعة جميع العمليات المالية، صغيرة كانت أم كبيرة، في دفاتر اليومية المختلفة. يجب أن يتم ذلك بشكل منهجي وعلمي، مع تتبع كل عملية وترحيلها إلى حسابات الأستاذ، وبذل أقصى جهد للكشف عن الأخطاء والتزوير. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراجعة الحسابات الختامية والميزانية من الناحيتين الحسابية والفنية لضمان دقة وصحة التقارير. في النهاية، يمكن للمراجع أن يؤكد أن الميزانية تعكس المركز المالي للمنشأة بصورة صحيحة وفقاً للدفاتر والمستندات المتوفرة.

2. المراجعة الجزئية Partial Audit :

من السهل استنتاج معنى المراجعة الجزئية من شرح المراجعة الكاملة. المراجعة الجزئية تعني أن يقتصر عمل المراجع على جوانب محددة من نشاط المنشأة. فقد يُطلب منه، على سبيل المثال، مراجعة العمليات النقدية أو المبيعات الآجلة فقط، وذلك نتيجة لتركيز شكوك أصحاب المنشأة في هذه الجوانب دون غيرها، حيث لا يرون في تقديرهم ضرورة لتوسيع نطاق المراجعة إلى باقي النواحي.

³⁸ محمد كامل الحاروني، مراجعة الحسابات، طبعة الأميرية بالقاهرة، 1945، ص 12.

من البديهي أن مسؤولية المراجع في حالة المراجعة الجزئية لا تكون شاملة كما هو الحال في المراجعة الكاملة. فهو يكون مسؤولاً فقط عن الخسائر التي تتحملها المنشأة نتيجة لإهماله في الجوانب التي قام بمراجعتها. أما إذا كانت الخسائر ناتجة عن أخطاء أو تزوير في جوانب أخرى لم يُطلب منه مراجعتها، مثل ظهور اختلاس نقدي بينما كان مكلفاً بمراجعة عمليات البيع فقط، فلا يعتبر مسؤولاً عن عدم اكتشافه لهذه الخسائر.

3. المراجعة النهائية Final Audit:

يتبع هذا النوع من المراجعة غالباً في المنشآت الصغيرة أو المتوسطة، حيث يتم استدعاء المراجع بعد ترصيد الحسابات وإعداد ميزان المراجعة والحسابات الختامية، لمراجعة الحسابات والميزانية المستخرجة. بعبارة أخرى، تبدأ المراجعة بعد أن يكون الموظفون قد أتموا عملهم في الدفاتر المختلفة. من أبرز مزايا هذه الطريقة أن المراجع يستطيع إتمام عمله في كل دفتر على حدة، مما يقلل من احتمال التلاعب من قبل الموظفين، إذ لا يكون هناك حاجة لإعادة الدفاتر إليهم لإثبات عمليات جديدة.

4. المراجعة المستمرة Continuous Audit:

تُتبع هذه الطريقة عادةً في المنشآت الكبيرة، حيث يُعين مراجع للمنشأة منذ بداية السنة المالية. يقوم هذا المراجع بإرسال موظفيه بشكل دوري أو فجائي لمراجعة العمليات المثبتة في الدفاتر المختلفة. تستمر هذه الزيارات والمراجعات طوال السنة، وتشمل فحص الدفاتر والحسابات.

لا يقصد بما تقدم حالة بعض المنشآت التي ترصد حساباتها في فترات ثابتة من السنة (كل ربع سنة أو نصف سنة) لاستخراج نتيجة المتاجرة التقريبية، وتوزيع أرباح مؤقتة على المساهمين، حيث يُصطلح على هذه

المراجعة "المراجعة الفصلية" (Interim Audit).

المطلب الثالث: تنظيم مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وفق القانون

أولاً : شروط ممارسة مهنة مراجعة الحسابات

كما جاء بها القانون (10-01) في المادة 04 حيث حددت شروط لممارسة المهنة وهي:³⁹

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يكون متحصل على شهادة المهنة أو شهادة معترفاً بمعادلتها؛

³⁹ منصور حوامد، زقب بن خليفة، استعمال الخبير وأثره على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018/2017، ص4.

- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
 - أن لا يكون معتمدا من طرف الوزير المكلف بالمالية وان يكون مسجلا في غرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق للشروط المنصوص عليها؛
 - أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جنائية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
 - أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في مادة 06(من نفس القانون)؛
- ثانيا: تعيين وموانع تعيين مراجع الحسابات
- أن ضرورة الاستقلالية والحياد التي يتوجب توفرها في محافظ الحسابات أوجبت وضع ضوابط قانونية لحماية ممارسي هذه المهنة وضمان مصداقية عملهم ولهذا جاء القانون (10-01) من الجريدة الرسمية لتحديد أساسيات تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات⁴⁰.

1. تعيين محافظ الحسابات :

حسب المادتين 26،27 من القانون رقم 01.10 تعني الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداوات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم وتحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاثة سنوات وفي حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين ماليتين متتاليتين يتعين عليه إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك⁴¹.

ووفق المرسوم التنفيذي 11_23 تعيين محافظ الحسابات وفقا لدفتر الشروط كما يلي⁴²:

- خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ الحسابات يتعين على المجلس الإدارة أو المكتب المسير أو المسير أو الهيئة المؤهلة إعداد دفتر شروط بغية تعيين محافظ حسابات من طرف الجمعية العامة؛
- يجب أن يتضمن دفتر الشروط على الخصوص ما يلي:

⁴⁰ شيماء قربي، عبد العالي مرغادي، دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، 2020، ص 15.

⁴¹ لمياء بالزليقة، حسينة كبار، دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2021/ 2022، ص 39.

⁴² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 32/11 يتعلق بتعيين محافظي حسابات، مؤرخ في 27 جانفي 2011، العدد 7، المواد من 3 إلى 15، ص ص 23-24.

- ✓ عرض عن الهيئة أو المؤسسة و ملحقاتها ووحدتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج؛
- ✓ ملخص المعايينات والملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبدتها محافظ أو محافظو الحسابات المنتهية عهدتهم، وكذا محافظ أو محافظو الحسابات للفروع إذا كان الكيان يقوم بإدماج الحسابات؛
- ✓ العناصر المرجعية المنفصلة لموضوع مهمة محافظ الحسابات والتقارير الواجب إعدادها ؛
- ✓ الوثائق الإدارية الواجب تقديمها ؛
- ✓ نموذج رسالة الترشح؛
- ✓ نموذج التصريح الشريف الذي يبني وضعية الاستقلالية تجاه كيان طبقا للأحكام التشريعية؛
- ✓ المؤهلات والإمكانات المهنية والتقنية؛
- يتحصل محافظ الحسابات المترشح من كيان على ترخيص مكتوب لتمكينه من القيام بتقييم مهمة محافظ الحسابات، يسمح له بالاطلاع على ما يأتي:
- ✓ تقارير محافظي الحسابات للسنوات المالية السابقة؛
- ✓ تنظيم الكيان وفروعه؛
- ✓ معلومات أخرى محتملة ضرورية لتقييم المهمة، يتم الاطلاع على العناصر المذكورة أعلاه في عين المكان، دون نقل الوثائق أو نسخها ، خلال أجل يحدده دفتر الشروط؛
- يلزم محافظ الحسابات ومساعدوه بالسر المهني عند اطلاعه على الوثائق وعلى وضعية المؤسسة الذي يعتزمون إخضاعه لمهمة محافظ الحسابات؛
- يوضح محافظ الحسابات في العرض، استنادا إلى العناصر المذكورة في المادة أعلاه، ما يأتي:⁴³
- الموارد المرصودة؛
- ✓ المؤهلات المهنية للمتدخلين؛
- ✓ التقارير التمهيديّة، الخاصة والختامية الواجب تقديمها
- ✓ آجال إيداع التقارير؛

⁴³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 32 / 11 يتعلق بتعيين محافظي حسابات، مرجع سبق ذكره، المواد من 3 إلى 15، ص ص 23-24.

- يجب أن تتوافق الآجال والوسائل التي يرصدها محافظ الحسابات للتكفل بالمهمة مع الأتعاب المناسبة التي تكون محل تقييم مالي للمهمة لمدة (03) سنوات مالية متتالية مراقبة لعهددة محافظة الحسابات مع مراعاة الحفاظ على المعايير القاعدية التي على أساسها التقييم المبدئي؛
- يمكن أن يترتب على عدم احترام الالتزامات من قبل محافظ الحسابات المعين في إطار العرض التقني للعقوبات المالية المنصوص عليها في دفتر الشروط؛
- يجب أن يحدد دفتر الشروط إمكانية ترشح المهنيين كأشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين، كما يجب على الخصوص توضيح إلزامية احترام حالات التنافي ومبدأ الاستقلالية كما يشترط ألا ينتمي المتعهدون المعنيون إلى نفس المكتب أو إلى نفس الشبكة المهنية طبقاً للأحكام التشريعية المعمول بها؛
- في حالة تجديد عهددة محافظ الحسابات المهنية عهدته، التي تلزم الهيئة أو المؤسسة إعداد دفتر شروط جديد؛
- يجب أن يتضمن دفتر الشروط كل التوضيحات التي تسمح بتنقيط العرض التقني والعرض المالي من أجل اختيار محافظ الحسابات.

غير أنه ، يجب ألا يقل عرض التنقيط عن ثلثي (3/2) سلم التنقيط الإجمالي؛ .

- تقوم الهيئات والمؤسسات الملزمة بتعيين محافظ الحسابات أو أكثر بتشكيل لجنة تقييم العرض
 - يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهددة للجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعنية، خلال أجل أقصاه ثمانية (8) أيام، بعد التاريخ وصل استلام تبليغ تعيينه؛
 - طبقاً لأحكام المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري، إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب كان، يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس محكمة مقر الهيئة أو المؤسسة بناء على عريضة من المسؤول أول للكيان؛
2. موانع تعيين محافظ الحسابات:

المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري لا يجوز تعيين محافظ الحسابات في الحالات التالية⁴⁴:

- الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة والأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة المؤسسة؛

⁴⁴ إسماعيل حروز، الحسين حباش، دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف- مسيلة، 2019- 2018، ص ص 21-22.

- القائمون بالإدارة و أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة و أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة التي تملك عشر (10/1) رأس المال المؤسسة أو إذا كانت هذه المؤسسة نفسها تملك عشر (10/1) رأس المال المؤسسات؛
 - أزواج الأشخاص الذين يحصلون بحكم نشاط محافظ الحسابات على أجرة أو مرتبا، أما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس الإداريين مجلس المراقبة؛
 - الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف غير محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم؛
 - الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المديرين، في أجل خمس سنوات من تاريخ وظائفهم؛
- وحدد القانون حالات التنافي، يجب عدم توفر ما يلي⁴⁵:
- كل نشاط تجاري لا سيما بشكل وسيط أو وكيله؛
 - كل عمل مؤجر يقتضي قيام صلة خضوع قانوني؛
 - كل عهدة إدارية أو عضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري؛
 - الجمع بين ممارسة مهنة الخبير الحماسي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة أو الهيئة؛
 - كل عهدة برلمانية و انتخابية في هيئة تنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة؛
 - القيام مهنيًا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمات أو الإنابة عن المسيرين؛
 - قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها ؛
 - ممارسة وظيفة مستشارة جبائي أو مهمة خري قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها ؛
 - شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث سنوات من انتهاء عهده .
- ثالثًا: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

⁴⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 11 جويلية 2011، العدد 42، المواد من 64 إلى 65، ص 10-11 .

1. مهام محافظ الحسابات

حددت مهام محافظ الحسابات في المواد 23، 24 من القانون 01-10 الصادر بتاريخ 29 جوان 2010 كما يلي⁴⁶:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية وممتلكات الشركات والهيئات ؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات والهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة التداول المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛
- بالإضافة إلى ما سبق فعندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدججة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات على صحة وانتظام الحسابات المدججة والمدعمة وصورتها الصحيحة، وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار .

2. مسؤوليات محافظ الحسابات

تكمن مسؤوليات مراجع حسابات في الجزائر وفق القانون 01-10 حسب المواد 61 و62 و63 فيما يلي⁴⁷:

- المسؤولية المدنية: حسب المادة 61 من القانون 01-10 "يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه المؤسسة التي يراقبها عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامنا تجاه المؤسسة أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون"

⁴⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-10 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، مرجع سبق ذكره، المواد 23 و24، ص07.

⁴⁷ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-10 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، مرجع سبق ذكره، المواد 62 و63 و64،

- المسؤولية الجزائية: حسب المادة 62 من القانون 10-01" يتحمل الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في التزام القانوني"
 - المسؤولية التأديبية: حسب المادة 63 من القانون 10-01" يتحمل محافظ الحسابات، المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقين أو أخلاقي في قواعد المهنة عند ممارسة وظائفهم ."
- تتمثل القواعد التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في: الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة ستة أشهر، الشطب من الجدول، ويقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة، طبقاً للإجراءات القانونية المعمول بها، تحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التجارة الإلكترونية ومخاطرها ومهنة مراجعة الحسابات وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات، وسوف نستعرض في هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي. وهذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة، تقييم كل منها بحسب الترتيب الزمني والمكاني لهذه الدراسة من الأقدم إلى الأحدث . وفيما يلي سنقدم عرضاً لهذه الدراسات، ثم تبيان جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، ثم توضيح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وأخيراً جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير التجارة الإلكترونية

أولاً: دراسة عصام قريط، بعنوان "أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة دراسة تطبيقية على المراجعين السوريين"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (30)، العدد (1)، جامعة تشرين، 2008⁴⁸.

1. هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيقات التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات والمتطلبات التي يجب على المراجع الوفاء بما ليتمكن من تنفيذ مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية بالشكل السليم والمطلوب.

2. الأساليب والأدوات المستعملة:

استخدمت الدراسة أدوات الأساليب الإحصائية وهي أساليب الإحصاء الوصفي والمتمثلة في الوسط الحسابي والنسب المئوية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف معامل الارتباط (T-test) اختبار كرونباخ ألفا وذلك من خلال إعداد استمارة استبيان وتوزيعه على عينة من المراجعين السوريين المزاولين للمهنة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي.

3. النتائج المتوصل إليها:

وكان من أبرز نتائجها:

- المراجعين السوريين يوافقون إلى درجة كبيرة أن هناك حاجة إلى التدريب وتطوير المهارات الحالية لدى المراجع؛ لكي يتمكن من مراجعة البيانات المالية لصفقات التجارة الإلكترونية؛
- يعزز أمن المعلومات الإلكترونية ثقة المراجع بأدلة الإثبات الناتجة عن مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية؛
- إن حماية الدليل الإلكتروني دون المساس به من قبل أي جهة يحظى باهتمام كبير من قبل المراجع كونه يبعث الثقة لديه في صحة هذا الدليل؛

⁴⁸ عصام قريط، مرجع سبق ذكره.

- أن تصميم نظام التجارة الإلكترونية يجب أن يمكن من حفظ المستندات المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية إلى أن يقوم المراجع بالموافقة عليها خلال مدة محددة، وبما يمكنه من استرجاعها عند الحاجة إليها؛
 - أن أهم إجراءات الأمن والحماية من الوصول غير المصرح به هي إغلاق الفجوات الأمنية، التي تمكن المحترفين من الدخول وهي الفجوات التي تكتشف في البرامج أو يتم الإعلان عنها من الجهة المصنعة؛
 - ضرورة التحقق من وجود إجراءات رقابية تحقق أمن المنشأة من التهديدات الداخلية والخارجية، أو ما يطلق عليه بالحماية من الوصول المسموح أو المرخص أو المخول به، وتقييم مدى مواجهة تلك التهديدات لتناسب مع مستوى الخطر الأمني المقدر.
- ثانياً : دراسة مهد علي الجبالي وإيهاب نظمي، بعنوان " أثر التجارة الإلكترونية على مهنة التدقيق في الأردن".

Mahd Ali Al- jabali, Ehab Nazmy, **The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 30, Zarqa University, 2011⁴⁹

1. هدف الدراسة:

التي هدفت إلى التعرف على مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مهنة التدقيق في الأردن.

2. الأدوات والأساليب المستعملة:

- استخدمت هذه الدراسة مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية من خلال الاستبيان الموزع لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي، وقد ركزت مصادر هذه الدراسة على النحو التالي:
- تشمل المصادر الثانوية الكتب والمقالات والبحوث العلمية والوثائق الرسمية.
 - المصدر الأساسي: يتمثل في جمع الاستبيان من استبيان توزيع تم تصميمه الغرض قياس فرضيات الدراسة.

3. النتائج المتوصل إليها:

كان من أبرز نتائج هذه الدراسة:

- ضرورة تعريف مدققي التجارة الإلكترونية ومؤسساتها ومتطلباتها بحيث يتعامل المدققون مع هذا النوع من النشاط بكفاءة وفاعلية؛
- الحاجة إلى زيادة تدريب المدققين العلميين والعلمي والتكنولوجي سينعكس إيجاباً على عملية فحص عمليات الأعمال الإلكترونية؛

Mahd Ali Al- jabali, Ehab Nazmy, **Op.Cit.**⁴⁹

- الحاجة إلى دورات متخصصة في تدقيق التجارة الإلكترونية من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية، وكذلك أهمية توعية المدققين بمخاطر التجارة الإلكترونية وكيفية التعامل معها أثناء عملية التدقيق.

ثالثاً: دراسة عمر إقبال وآخرون، بعنوان "التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل عمليات التجارة الإلكترونية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 34، العدد 02، مصر، 2014⁵⁰.

1. هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم التجارة الإلكترونية والتغيرات التي أحدثتها في بيئة الأعمال، والتحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية، ومعرفة أهم تلك التحديات في الأردن واقتراح المعالجات اللازمة لمواجهتها، وأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على عملية التدقيق والتعرف على أهم المخاطر التي تواجه المدقق عن تدقيق في بيئة التجارة الإلكترونية.

2. الأدوات والأساليب المستعملة:

استخدمت الدراسة أدوات وأساليب إحصائية من خلال الاستبيان الموزع لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على المصادر المحاسبية من الكتب والمجالات والبحوث العربية والأجنبية، فضلاً عن استخدام شبكة الإنترنت، واستخدام التحليل الإحصائي لتحليل البيانات الدراسة الميدانية، حيث تم جمع المعلومات اللازمة من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة من مدققي الحسابات في الأردن.

3. النتائج المتوصل لها:

كان من أبرز نتائجها:

- إن التأهيل العلمي للمدقق هو من أكثر التحديات التي تواجه المدقق في الأردن عند تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.393 ثم تلاه النشر الإلكتروني للقوائم المالية والتدقيق المستمر في المرتبة نفسها متوسط حسابي 3.8 وبعده الاختلاف في أساليب التدقيق متوسط حسابي 3.5 وأخيراً مخاطر التدقيق متوسط حسابي 3.38؛

⁵⁰ عمر إقبال وآخرون، مرجع سبق ذكره.

- فرضت عمليات التجارة الإلكترونية على المراجعين واقعا جديدا يتطلب ضرورة تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب مستحدثة، وضرورة دراسة كيفية مراجعة المعلومات في بيئة التجارة الإلكترونية؛
- لم تمنح معظم الدول لأنظمتها المرونة الكافية للتأقلم مع المستجدات العالمية، وخصوصا التكنولوجية منها.

المطلب الثاني : عرض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير مراجعة الحسابات

أولا: دراسة حمزة بطينة وآخرون، بعنوان "دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية لشركة بلاستي أنابيب ذ.م.م"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر - بالوادي -، 2018/2017 .

1. هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية المراجعة الخارجية داخل المؤسسة وكيف تساهم في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؛
- توضيح العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات ومدى اعتماد هذا الأخير عليها في أدائه لمهامه؛
- إبراز أهمية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة في متابعة وتقييم أداء السير الحسن للأنشطة الداخلية لها؛
- بيان مدى مسؤولية محافظ الحسابات من حيث إبداء رأيه في نظام الرقابة الداخلية؛
- محاولة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في شركة بلاستي أنابيب ذ.م.م.

2. الأساليب والأدوات المستعملة:

استخدمت الدراسة أدوات وأساليب إحصائية وفق لمنهج البحث المعتمد في هذه الدراسة اقتضت التعامل مع عدة مناهج من أجل الإلمام بمحتوى الدراسة حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي بحيث توضح جوانب الموضوع النظرية والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتنظيمها بشكل تسلسلي والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بمحافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية والعلاقة التي تربطهم. وكذا على المنهج التاريخي من خلال تتبع

التطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر ونظام الرقابة الداخلية. أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال القيام بدراسة ميدانية لشركة بلاستي أنابيب ذ.م.م.

3. النتائج المتوصل إليها:

أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة ما يلي:

- زيادة تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال التركيز على أهداف الرقابة؛
- يتطلب التقييم السليم لنظام الرقابة الداخلية بالضرورة أن يقوم محافظ الحسابات بدراسة منتظمة للنظام، على الرغم من أن معظم المعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية سيتم الحصول عليها عن طريقة أسئلة والحصول عليها بأجوبة عليها بأساليب وطرق مختلفة؛
- العمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال التعديل المستمر في مقوما.

ثانيا: دراسة منصور حوامد، زقب بن خليفة، بعنوان " استعمال الخبير وأثره على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية-دراسة حالة-عينة من مراجعي الحسابات بولاية الوادي-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة: الشهيد حمه لخضر- الوادي-2017/2018⁵¹.

1. هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

- إبراز العلاقة بين التجارة الإلكترونية ومراجعة الحسابات.
- التعرف على آليات ومتطلبات المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
- معرفة مدى قدرة مراجعي الحسابات على إدراك موضوع الدراسة .

2. الأدوات والأساليب المستعملة:

اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصف كأسلوب مناسب لعرض الجانب النظري، انطلاقا من التعرف على أهداف الدراسة بالإضافة إلى المزج بين الوصف

⁵¹ منصور حوامد، زقب بن خليفة، مرجع سبق ذكره.

والتحليل في الجانب التطبيقي دراسة حالة المتمثلة في استبيان موجه للعينة المستهدفة من خلال برنامج المعالجة الإحصائية . SPSS EXCEL

3. النتائج المتوصل إليها:

وتم التوصل إلى النتائج التالية :

- زيادة اهتمام الجامعات بتدريس تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة والمراجعة لمواكبة متطلبات العصر الحالي؛
 - اهتمام الجامعات بتدريس المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية ؛
 - إعطاء مدارس تكوين المراجعين أهمية في تدريس تكنولوجيا المعلومات خاصة في المحاسبة والمراجعة ، في إطار تطوير برامج المراجعة من مراجعة تقليدية إلى مراجعة إلكترونية؛
 - عقد اتفاقيات بين مكاتب المحاسبة و المراجعة من جهة والجامعة من جهة أخرى لتوفير المناخ المناسب لإجراء البحوث العلمية.
- ثالثاً: دراسة شيماء قرفي، عبد العالي مرغادي،⁵² بعنوان "دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، 2020 .

1. الهدف من الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مدى استقلالية محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات.
- إثراء قدرة محافظ الحسابات في الحفاظ على موثوقية وشفافية القوائم المالية ومخارجها المحاسبية.
- التعرف على مدى قدرة محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء وحالات الغش المحاسبية والممارسات الغير القانونية.

2. الأدوات والأساليب المستعملة:

استخدمت الدراسة عدة أدوات وأساليب إحصائية من خلال الاستبيان لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي والمتمثلة في كل من المقابلة وذلك من خلال المقابلات المباشرة، التي تم إجراؤها في بداية الدراسة الميدانية

⁵² شيماء قرفي، عبد العالي مرغادي، مرجع سبق ذكره.

والتي تعذرت بعد ذلك بسبب ظروف الوباء الذي حل بالبلاد، إضافة إلى السجلات والوثائق التي تم تسلمها من قبل المؤسسة والتي ساعدت على توفير بعض المعلومات المتعلقة بها ومنها تلك التي توضح الجانب التاريخي والتنظيمي.

وتحليل الدراسة التطبيقية التي تم إجراؤها رفقة محافظ الحسابات بالتطبيق على مكتب محافظ الحسابات تبسة، وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي واختبار فرضية الدراسة، هذا بعد تفريغ وتحليل البيانات المتعلقة بمحاور الاستبيان التي وزعت على عينة الدراسة للاطلاع على آرائهم تجاه محافظ الحسابات ومراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات- تبسة، حيث تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية الاستدلالية لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

3. النتائج المتوصل إليها:

بناء على ما ورد في الدراسة توصلنا إلى النتائج النظرية الميدانية التالية:

- تعمل المراجعة الخارجية على منع وتقليل حدوث الأخطاء وهذا ما يزيد الحاجة لها.
- يلعب محافظ الحسابات دورا مهما في مراجعة حسابات الشركات.
- يساعد محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء وحالات الغش والممارسات غير قانونية هذا ما يؤهل المؤسسات مستقبلا للحد من الأخطاء وتقليل الأخطار.
- يمر محافظ الحسابات مراحل أو لا وهي التعرف بالمهنة واتجاهها العام الثنائية تتمثل في فحص مراقبة الحسابات وكتابة التقرير .
- مراجعة الحسابات لمؤسسة ما تشمل على دراسة أعمالها والنظم المتبعة في القيام بعمليات ذات مغزى المالي وطريقة الرقابة و الإشراف عليه وفحص سجلاتها والقيود المحاسبية.
- يعتبر تقرير محافظ الحسابات المنتج النهائي لعملية الفحص والتدقيق فمن خلاله يمكن تصحيح مسار أداء المؤسسة وتحقيق نجاحها.

رابعا : دراسة حسينة كبار وملياء بوالزليفة، بعنوان "دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي- دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات-جيغل-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيغل- الجزائر، 2022⁵³/2021 .

1. الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دور محافظ الحسابات في تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات؛
- إبراز مختلف المسؤوليات التي تقع على عاتق محافظ الحسابات في إطار المهام التي يقوم بها؛
- معرفة أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات الخاضعة لهذا النظام؛
- بيان مدى التزام محافظ الحسابات بالقواعد والأسس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الخاصة بإعداد وعرض الكشوف المالية.

2. الأدوات والأساليب المستعملة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند عرض الجانب النظري من الموضوع والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي ومحافظ الحسابات، أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام منهج دراسة حالة، من خلال إجراء مقابلات مع محافظ الحسابات وجمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بالموضوع وتحليلها تحليلا موضوعيا لاستخلاص النتائج.

3. النتائج المتوصل إليها:

أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة ما يلي:

- يقوم محافظ الحسابات بمجموعة من الإجراءات والمؤشرات التي تقيم قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها، ومن بين هذه المؤشرات نجد المؤشرات المالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات أخرى.
- إن المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من سنة لأخرى، ويكون الغرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم المالية.

⁵³ ملياء بوالزليفة، حسينة كبار، مرجع سبق ذكره.

- يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية أثناء أدائه لمهامه في مراجعة الحسابات، وتظهر هذه الاستقلالية من خلال تصرفه بتراهة وبدون تحيز عند أداء الخدمات المهنية، وهذا ما يدعم عملية إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أولاً: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

- اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك هو دراسة أثر التجارة الإلكترونية ومخاطرها على مهنة مراجعة الحسابات ما عدا دراستين وهي دراسة حمزة بطينة وآخرون التي كان الهدف منها هو معرفة دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، ودراسة حسينة كبار ولمياء بوالزليفة والهدف منها دراسة دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- اتفقت الدراسات السابقة في الأداة المستعملة في الدراسة وهي استمارة استبيان حيث تم تطبيقها على عينة من مراجعي الحسابات في الجزائر، ما عدا دراسة عصام قريط وطبقت على عينة من مراجعي الحسابات في سوريا، ودراسة مهد علي الجبالي وإيهاب نظمي ودراسة عمر إقبال وآخرون وطبقت على عينة من مراجعي الحسابات في الأردن، أما دراسة حمزة بطينة وآخرون فكانت دراسة ميدانية في شركة بلاستي أنابيب ذ.م.م بالوادي الجزائر.

- وظفت جميع الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي باستثناء دراسة حمزة بطينة وآخرون استخدمت إضافة للمنهج الوصفي التاريخي ومنهج دراسة الحالة.

- اختلفت الدراسات السابقة من حيث الإطار الزمني حيث كل دراسة أعدت في فترة تختلف عن الأخرى.

- اتفقت الدراسات السابقة من حيث الإطار المكاني حيث جميع الدراسات السابقة أجريت في الجزائر باستثناء دراسة عصام قريط وطبقت فتمت في سوريا، ودراسة مهد علي الجبالي وإيهاب نظمي ودراسة عمر إقبال وآخرون طبقت في الأردن.

ثانياً: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة تشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة وهي :

- تتضمن هذه الدراسة ربط المشكلة البحثية بالمتغيرات المتمثلة في مخاطر التجارة الإلكترونية ومهنة مراجعة الحسابات؛
 - استخدمت هذه الدراسة أداة الاستبيان لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة، كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي؛
 - لم تقتصر هذه الدراسة على عينة من مراجعي الحسابات فقط بل تنوعت العينة لتشمل أيضا الخبراء المحاسبين والأساتذة الأكاديميين؛
 - تم تطبيق هذه الدراسة في الفترة الزمنية 2024/2023 في الجزائر؛
- ومن العرض السابق يتضح لنا أن هذه الدراسة عاجلت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات، وشمول عينتها على مجموعة من مراجعي الحسابات والخبراء المحاسبين والأساتذة الأكاديميين في الجزائر للفترة 2024/2023 في الجزائر وذلك باستخدام إستمارة الإستبيان واستخدامها المنهج الوصفي التحليلي.

خلاصة الفصل:

في خلاصة هذا الفصل، يمكن القول أن التجارة الإلكترونية قد غيرت بشكل كبير طريقة تنفيذ الأعمال التجارية وتبادل المعلومات المالية. وبما أن البيانات والمعاملات المالية تتم عبر الإنترنت بشكل متزايد، فإن مراجعي الحسابات مطالبون بتطوير مهاراتهم وأدواتهم لمواكبة هذه التحديات الجديدة وضمان الموثوقية والجودة في عملهم. يجب على مراجعي الحسابات أن يكونوا على دراية بأحدث التقنيات المستخدمة في التجارة الإلكترونية وأن يتبعوا مبادئ وقواعد الأمان المالي وحماية البيانات. من المهم أن يستمروا في التعلم والتطوير المهني للتأكد من قدرتهم على معالجة التحديات المستمرة وتقديم خدمات مراجعة مالية ذات مستوى عالي من الجودة. باختصار، يمثل التطور السريع في مجال التجارة الإلكترونية تحدياً كبيراً لمراجع الحسابات، ولكنه في الوقت ذاته يعتبر فرصة لتطوير قدراتهم وتحسين كفاءتهم. من خلال التحديث المستمر والاستعداد المستمر، يمكن لمراجع الحسابات تحقيق النجاح في عصر التجارة الإلكترونية وتقديم خدمات مراجعة مالية متميزة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق للأدبيات النظرية وكذلك العديد من الأدبيات التطبيقية والتي لها علاقة بموضوع بحثنا بصفة مباشرة، سنحاول في هذا الفصل معرفة آراء ووجهات نظر المهنيين حول أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات (التركيز على مراحلها)، من خلال توزيع استمارة الاستبيان لعينة من المهنيين (مراجعي حسابات وخبراء محاسبين) وأكاديميين (أساتذة جامعيين).

وبغية تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة سنقوم بتقسيم فصل الدراسة الميدانية إلى مبحثين, بحيث يهتم المبحث الأول بالإطار المنهجي للدراسة، أما في المبحث الثاني فسنستعرض النتائج المتوصل إليها من خلال تحليلها ومناقشتها.

ولالإلمام أكثر بالدراسة الميدانية تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

سيتم تقديم منهجية الدراسة الميدانية انطلاقاً من البيانات المتضمنة في الاستبيان ومتغيرات الدراسة، إضافة إلى ذلك تم القيام بشرح طبيعة الأداة المستعملة (استمارة الاستبيان)، لنصل في الأخير إلى إبراز مجتمع وحدود الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: بيانات ومتغيرات الدراسة

تشمل الدراسة على مجموعة من البيانات والمتغيرات، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: بيانات الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى ومتطلبات الدراسة وأهدافها، فهو يساعد في الحصول على بيانات معلومات شاملة لتفسيرها، حيث نعتبره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، بحيث يسمح بدراستها كما توجد في الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتم الاعتماد على المصادر التالية:

✓ المصادر الثانوية:

وتتمثل في بيانات الجانب النظري، واعتمدت على مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والاطلاع على الدراسات السابقة في مجال التجارة الإلكترونية ومراجعة الحسابات.

✓ المصادر الأولية:

هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة، والتي تشمل على مجموعة من الأسئلة اللازمة لخصر وتجميع البيانات التي تم صياغتها بالاستفادة من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في الحقل الأكاديمي، وقد تم تفرغ هذه المعطيات وتحليلها باستخدام برنامج (Excel 2010) وبرنامج (SPSS) الإصدار خمس وعشرين (. 25)

ثانياً: متغيرات الدراسة

تتكون الدراسة من متغيرين، المتغير المستقل يتمثل في مخاطر التجارة الإلكترونية، أما المتغير التابع فيتمثل مهنة مراجعة الحسابات من خلال دراسة مراحل مراجعة الحسابات (مرحلة قبول التكليف، مرحلة تخطيط أعمال المراجعة، مرحلة تنفيذ العملية، مرحلة إعداد التقرير) .

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

تم في هذا المطلب توضيح كيفية إعداد الاستبيان، وهيكله وطرق معالجته.

أولاً : إعداد قائمة الاستبيان

تم الاستعانة في إعداد استمارة الاستبيان، على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تم الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستبيان.

و لإعداد عبارات الاستبيان تم مراعاة ما يلي :

- أن تكون الفقرات بسيطة وواضحة.

- أن تحتوي على أسئلة تمكن المحيب من اختيار بديل من عدة بدائل.

وقد تم توزيع الاستبيان على أفراد العينة من خلال عدة وسائل، الأمر الذي سهل إمكانية إرسال

الاستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن وذلك باستعمال عدة طرق أهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة أين تم ضمان توصيل الاستمارات واستردادها في أقرب الآجال.

- استخدام البريد الإلكتروني لبعض أفراد العينة خاصة الأساتذة الأكاديميين) حيث تمكننا من الحصول على البريد الإلكتروني لأفراد عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أساس مقياس ليكرت الخماسي (SCALE LIKERT) الذي يحتوي على خمسة (05) إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق إليها من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (01- 02) : مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطالبات

ثانياً: هيكل الاستبيان

لتغطية متغيرات الدراسة، وبهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة منها تم إعداد الاستبيان من خلال

الخطوات التالية:

- محاولة الربط بين ما تم عرضه في الجانب النظري من الدراسة خاصة فيما يتعلق بمخاطر التجارة

الإلكترونية ومهنة مراجعة الحسابات (من خلال مراحل مراجعة الحسابات).

- تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة تم اعدادها بالاستناد على عدد من الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- إجراء مقابلة مع مجموعة من ممارسي مهنة المراجعة للوقوف على أهم الجوانب التي تضمنتها أسئلة الاستبيان ومدى تمكنهم من فهم الأسئلة والإجابة عليها، وتسجيل الصعوبات التي اعترضتهم لإعادة صياغة الأسئلة بما يتيح فهمها بسهولة.
- تم تحكيم الاستبيان من خلال عرضه على الأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة الباحثين والمتخصصين في المحاسبة والمراجعة والإحصاء.
- تضمن الاستبيان مقدمة تعريف بالبحث والهدف من هذا الاستبيان، كما تم الإشارة إلى أهمية مشاركة أفراد العينة وأن لديهم من الكفاءة والخبرة للإجابة على الأسئلة بما يفيد استكمال البحث، مع توضيح أن المعلومات ستعامل بسرية تامة، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.(أنظر الملحق رقم 01)
- احتوى الاستبيان على اثنين وثلاثون (32) عبارات توزعت على قسمين:
- القسم الأول: يشمل البيانات الشخصية لأفراد العينة المدروسة متضمنة أربعة (04) أسئلة، وتوضح خصائص العينة وهي: المهنة (خبير محاسبي، مراجع حسابات، أستاذ أكاديمي)، التخصص العلمي، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية.
- القسم الثاني: والذي تضمن خمس محاور للدراسة كالآتي:
- المحور الأول: يضم مجموعة من العبارات التي تخص أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكليف (المهمة) لمراجعة الحسابات، والتي بلغ عددها ستة (06) عبارات.
- المحور الثاني: يضم مجموعة من العبارات التي تخص أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات، والتي بلغ عددها ستة (06) عبارات.
- المحور الثالث: يضم مجموعة من العبارات التي تخص أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات، والتي بلغ عددها ستة (06) عبارات.
- المحور الرابع: يضم مجموعة من العبارات التي تخص أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجعة الحسابات، والتي بلغ عددها ستة (05) عبارات.
- المحور الخامس: يحتوي على خمسة (05) عبارات تتعلق بالحلول المقترحة للتقليل من المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

الجدول رقم (02-02) : محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور.

عدد الفقرات	المحاور	البيان
04	البيانات الشخصية	القسم الأول
06	أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكليف (المهمة) لمراجعة الحسابات	المحور الأول
06	أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات	المحور الثاني
06	أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات	المحور الثالث
05	أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجعة الحسابات	المحور الرابع
05	الحلول المقترحة للتقليل من المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	المحور الخامس
32	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على بيانات الاستبيان

ثالثاً: معالجة الاستبيان

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها استمارة الاستبيان وهذا تمهيدا لبناء قاعدة تحتوي على المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

وبعد أن تم تحصيل عدد نهائي من الاستبيانات، والاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج SPSS إصدار 25 لمعالجتها التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى نتائج وكذا رسومات بيانية في شكل أعمدة أو دوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الاعتماد على المقاييس التالية:

- الوسط الحسابي: يتم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها؛

- الانحراف المعياري: ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي؛

- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة؛

- اختبار ستيودنت (T) يتم استخدام الاختبار T لعينة واحدة لاكتشاف وجود اختلاف معنوي لمتوسط الإجابات عن القيمة الثابتة .

المطلب الثالث: مجتمع وعينة وحدود الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ممارسي مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وخبراء محاسبين إضافة إلى أساتذة أكاديميين مختصين في مجال المراجعة بحيث تم اختيار عينة من هذا المجتمع بطريقة عشوائية.

ثانياً: عينة الدراسة

على غرار الدراسات التي تعتمد على الاستبيان فإنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة مسبقاً، فقد تم توزيع 55 استمارة، وبعد عملية الفرز وجدنا أنه استرد منها 52 استمارة صالحة للاستعمال.

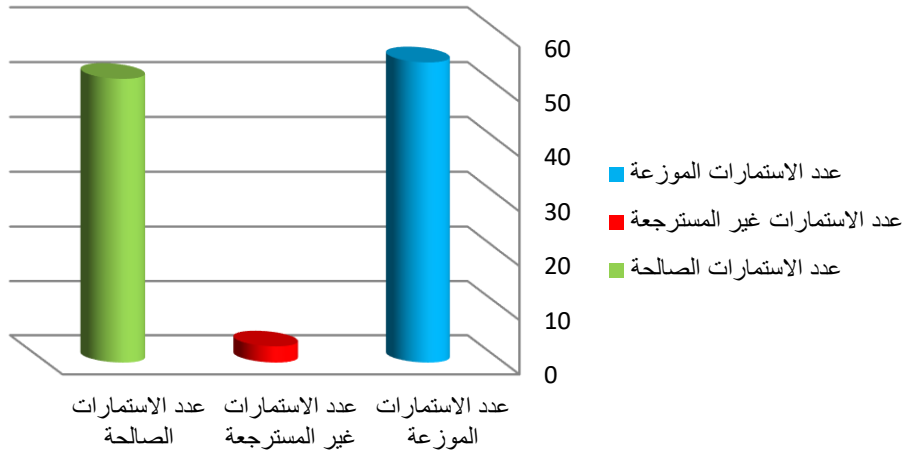
الجدول رقم (02-03) : الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

الاستبيان		البيان
النسبة	العدد	
100%	55	عدد الاستمارات الموزعة
5%	3	عدد الاستمارات غير المسترجعة
95%	52	عدد الاستمارات الصالحة

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الاستبيان

الشكل رقم (02-01): الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول أعلاه

ثالثا :حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي :

- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في الجزائر.
- الحدود الزمنية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه الموسم الجامعي 2023/2024.
- الحدود البشرية : تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات الاختصاصيين في مجال مراجعة الحسابات من مراجعي الحسابات وخبراء محاسبين والأساتذة الأكاديميين.
- الحدود الموضوعية: تستند هذه الدراسة في التركيز على مخاطر التجارة الإلكترونية ومهنة مراجعة الحسابات .

المبحث الثاني: خطوات المعالجة الإحصائية للاستبيان

بعد عملية الفرز وتفريغ بيانات الاستبيان تحصلنا على نتائج آراء أفراد العينة، سوف نحاول من خلال هذا المبحث تحليل تلك النتائج باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: دراسة وصفية للبيانات الشخصية

سنستعرض في هذا المطلب الدراسة الوصفية لتوزيع أفراد العينة المدروسة حسب البيانات المذكورة في القسم الأول من الاستبيان والمتعلقة بالبيانات الشخصية المتمثلة في (المهنة ، التخصص العلمي، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية) والتي سيتم دراستها كما يلي:
أولاً: خصائص عينة الدراسة من حيث المهنة

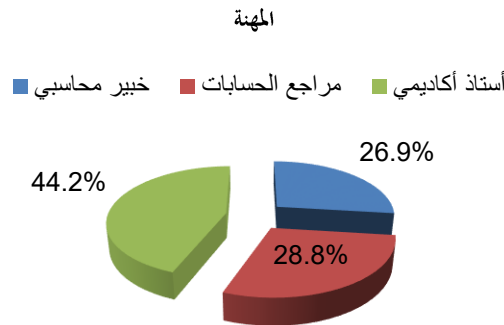
الجدول رقم (02-04) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة	التكرار المطلق	التكرار النسبي
خبير محاسبي	14	26.9%
مراجع الحسابات	15	28.8%
أستاذ أكاديمي	23	44.2%
المجموع	52	100%

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق تتكون عينة الدراسة من 52 شخص ويتضح أنها لا تتمتع بالتوازن، حيث كانت نسبة أستاذ جامعي تفوق بكثير نسبة المهنيين، بحيث يمثل عدد الأساتذة 28 شخص ما يعادل نسبة 44.2%، أما مراجعي الحسابات فيمثل عددهم 15 شخص بنسبة 28.8%، أما الخبراء المحاسبين فبلغ عددهم 14 بنسبة 26.9%، وهذا يؤكد أن معظم أفراد العينة ذوي تعليم عالي فيما يخص المجالات المحاسبية والمراجعة .

الشكل رقم (02-02): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات . SPSS

ثانياً: خصائص عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي

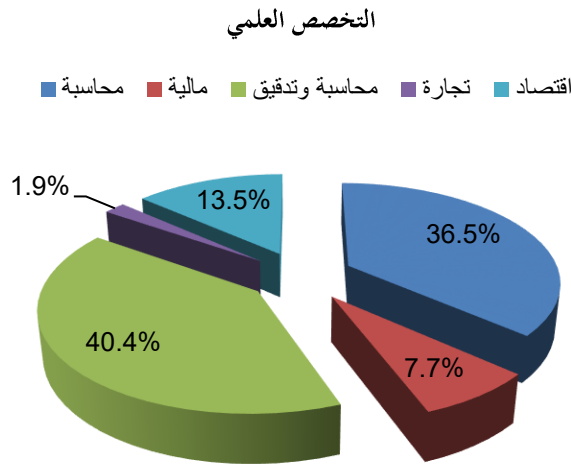
الجدول رقم (05-02): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي

التكرار النسبي	التكرار المطلق	المستوى التعليمي
36.5 %	19	محاسبة
7.7 %	04	مالية
40.4 %	21	محاسبة وتدقيق
1.9 %	1	تجارة
13.5%	7	اقتصاد
100%	52	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق بتوزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي نجد أن غالبية المتخصصين في مجال محاسبة وتدقيق بكثرة إذ بلغت نسبتهم 40.4% وهو أكثر تخصص توفر في العينة ، أما المتخصصين في المحاسبة فكانت نسبتهم 36.5%، يليهم المتخصصين في الاقتصاد بنسبة 13.5%، والمتخصصين في المالية بنسبة 7.7%، على أن يحتل المتخصصين في مجال التجارة المرتبة الأخيرة بنسبة 1.9%، وذلك راجع للتوزيع العشوائي للعينة .

الشكل رقم (03-02) : توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات . SPSS

ثالثاً: خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي

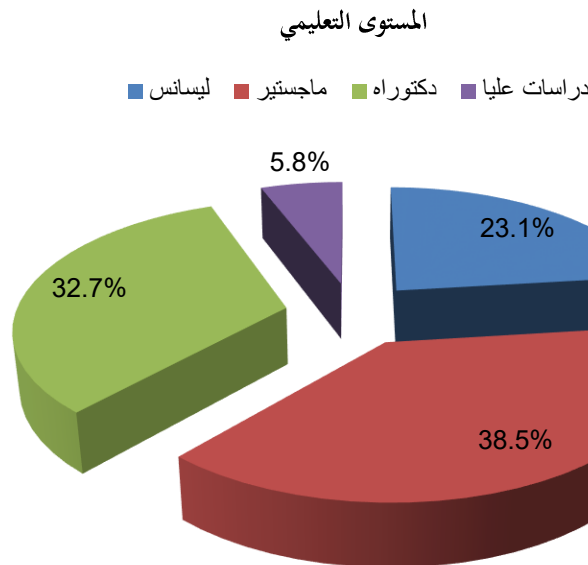
الجدول رقم (06-02): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ليسانس	12	23.1%
ماجستير	20	38.5%
دكتوراه	17	32.7%
دراسات عليا	03	5.8%
المجموع	52	100%

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن درجة ماجستير هي السائدة بين أفراد عينة الدراسة، إذ مثلوا ما نسبته 38.5% من إجمالي أفراد العينة، وأن ما نسبته 32.7% حاصلين على درجة دكتوراه، أما درجة ليسانس فإن ما نسبته 23.1% ، أما أصحاب الدراسات العليا فكانت نسبتهم تمثل 5.8%. ومنه نستنتج أن جميع الفئات المدروسة أغلبها مستواهم التعليمي جامعي هذا يدل على وجود كفاءات متخصصة يعتمد عليها، وهذا ما يزيد من مصداقية الاستبيان، كونها الفئة الأكثر استيعاب للمصطلحات.

الشكل رقم (04-02) : توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات SPSS.

رابعاً: خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية

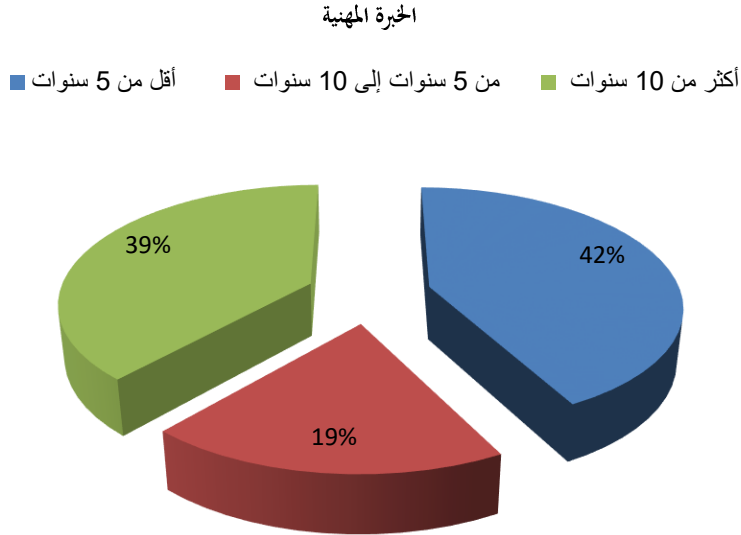
الجدول رقم (07-02): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية

التكرار النسبي	التكرار المطلق	الخبرة المهنية
42.3%	22	أقل من 5 سنوات
19.2%	10	من 5 سنوات إلى 10 سنوات
38.5%	20	أكثر من 10 سنوات
100%	52	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات . SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة لهم من الخبرة الكثير، حيث بلغت نسبة الفئة أقل من 5 سنوات من الخبرة المهنية نسبة 42.3%، ثم يليهم أصحاب الخبرة المهنية من 05 إلى 10 سنوات بنسبة 19.2%، في حين نجد أن الفئة الأقل خبرة والتي تجاوزت 10 سنوات في ممارسة المهنة بنسبة 38.5%.

الشكل رقم (05-02): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات . SPSS

المطلب الثاني: اختبار ثبات العينة والتحليل الإحصائي للاستبيان

أولاً: اختبار ثبات العينة

تعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل البحث العلمي، وذلك لصعوبة إختبار أو تصميم أداة جمع البيانات المناسبة لمجتمع الدراسة وأهدافها، حيث يعد الصدق من الخصائص المطلوبة لأداة الدراسة، لذلك تم التأكد من الصدق الظاهري لفقرات الإستبيان عن طريق تحكيم الإستبيان إذ قمنا بعرض الإستبيان على أساتذة متخصصين، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء نموذج الإستبيان من مختلف جوانبه، خاصة من حيث دقة الأسئلة ومدى شمولية الإستبيان، كما تم الإستجابة لآراء وتصويبات الأساتذة المحكمين، وتم التعديل على ضوء مقترحاتهم، وبذلك خرج الإستبيان في صورته النهائية.

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً، أما معامل الصدق فهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ.

الجدول التالي يبين معاملات الثبات لمختلف محاور الدراسة:

الجدول رقم (08-02): اختبار ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	06	0.594	0.770
المحور الثاني	06	0.548	0.740
المحور الثالث	06	0.653	0.808
المحور الرابع	05	0.767	0.875
المحور الخامس	05	0.620	0.787
المجموع	28	0.829	0.910

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات . SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عبارات الاستبيان في المحاور الأربعة تتميز بمعاملات ثبات مناسبة وتفي بأغراض الدراسة حسب معامل ألفا كرونباخ، وهو وما يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات بحيث يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى النتائج والوثوق بها، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ الكلية للاستبيان 0.829 ومعامل صدق 0.910، حيث حقق المحور الأول معامل ثبات يتمثل في 0.594 ومعامل صدق 0.770، مجموع عبارات، أما المحور الثاني والذي بلغ عدد عباراته 06 كانت قيمة ألفا كرونباخ 0.548 ومعامل بصدق 0.740، مجموع عبارات، وكانت ألفا كرونباخ للمحور الثالث 0.653، مجموع عبارات 06 ومعامل صدق 0.808، بينما حقق المحور الرابع المتكون من 05 عبارات معامل ثبات يقدر بـ 0.767 ومعامل صدق 0.875، أما المحور الخامس فقد حقق معامل ثبات 0.620 ومعامل صدق 0.787. مجموع 5 عبارات.

ثانيا: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، وتم حساب تكرارات الإجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. لتحويل إجابات العينة إلى بيانات كمية تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي باعتباره يعطي مجالات أوسع للإجابة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09-02): أداة جمع البيانات وفق مقياس ليكرت الخماسي

الإجابات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجات	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبات.

ويتم حساب المتوسط المرجح باتباع الخطوات التالية:

- حساب المدى والذي يساوي أكبر قيمة من هذا المقياس - أقل قيمة أي $4 = (5-1)$ ؛

- حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات أي $0.80 = 4/5$ ، فتكون الفئة الأولى من 1 إلى 1.80 وهكذا.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10-02): مقياس تحديد الأهمية للمتوسط الحسابي.

التقييم	المتوسط المرجح
غير موافق تماما	1 إلى أقل من 1.80

غير موافق	1.81 إلى أقل من 2.60
محايد	2.61 إلى أقل من 3.40
موافق	3.41 إلى أقل من 4.20
موافق بشدة	4.21 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبات.

المحور الأول: أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكاليف (المهمة) لمراجعة الحسابات

يتكون هذا المحور من مجموعة من العبارات والتي عددها 06، حيث يهتم المحور بمعرفة كيفية تأثير

مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكاليف (المهمة) لمراجعة الحسابات

الجدول رقم (: 11-02 نتائج الإجابات المتعلقة بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكاليف (المهمة) لمراجعة الحسابات

رقم	العبارة	غير موافق بشدة	موافق بشدة	محايد	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	اعتماد العميل على نظام معلومات محاسبي فوري (إلكتروني) يؤثر على قرار قبول التكاليف	01	03	04	34	10	0.826	موافق	3.94	0.826
		1.9	5.8	7.7	65.4	19.2				
02	عدم استخدام المراجع شبكة الإنترنت في إنجاز أعمال المراجعة الفورية وتوصيل نتائج المراجعة من شأنه أن يؤثر سلبا في قراره بقبول التكاليف.	00	04	05	31	12	0.804	موافق	3.98	0.804
		00	7.7	9.6	59.6	23.1				
03	عدم توفر الكفاءة والتأهيل العلمي المناسب لمراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية ينعكس سلبا على النتائج النهائية للمراجعة	01	04	07	20	20	1.009	موافق	4.04	1.009
		1.9	7.7	13.5	38.5	38.5				
04	في ظل عمليات التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري على المراجع اللجوء إلى المراجعة المستمرة بدلا من المراجعة النهائية	02	02	06	26	16	0.970	موافق	4.00	0.970
		3.8	3.8	11.5	50	30.8				
05	مستوى خطر التكاليف بالمراجعة المستمرة المقدر يؤثر في قرار قبول التكاليف من قبل مراجع الحسابات	03	05	14	20	10	1.092	موافق	3.56	1.092
		5.8	9.6	26.9	38.5	19.2				
06	يتطلب من مراجعة الحسابات التركيز على معرفة المزيد والحصول على المعلومات الوافية عن طبيعة نشاط العميل في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	01	04	07	25	15	0.958	موافق	3.94	0.958
		1.9	7.7	13.5	48.1	28.8				

موافق	0.734	4.17	المتوسط المرجح للمحور الأول
-------	-------	------	-----------------------------

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات . SPSS

لقد بينت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي هو بمقدار 4.17 بدرجة تقييم موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي وذلك لوقوعها في منطقة المتوسط المرجح ما بين 3.40 و 4.20 حيث يبين موافقة أغلبية أفراد العينة على جميع العناصر المذكورة في هذا المحور، وبانحراف معياري 0.734، وفيما يلي مناقشة عبارات الاستبيان لهذا المحور :

العبارة "01: اعتماد العميل على نظام معلومات محاسبي فوري (إلكتروني) يؤثر على قرار قبول التكليف." حققت هذه العبارة متوسط حسابي قدره 3.94 وانحراف معياري بلغ 0.826 وبالنظر لمقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة تحصلت على درجة تقييم موافق من قبل أفراد العينة، مما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة أن اعتماد العميل على نظام معلومات محاسبي فوري (إلكتروني) يؤثر على قرار قبول التكليف.

العبارة "02: عدم استخدام المراجع شبكة الإنترنت في إنجاز أعمال المراجعة الفورية وتوصيل نتائج المراجعة من شأنه أن يؤثر سلبا في قراره بقبول التكليف.." من شأنه أن يؤثر سلبا في قراره بقبول التكليف.."

لقد تحصلت هذه العبارة على متوسط حسابي بلغ 3.98 وانحراف معياري قدره 0.804 حسب ما يعكسه مقياس ليكرت الخماسي، فإن العبارة تحصلت على درجة تقييم موافق ما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على أن عدم استخدام المراجع شبكة الإنترنت في إنجاز أعمال المراجعة الفورية وتوصيل نتائج المراجعة سيؤثر سلبا في قراره بقبول التكليف .

العبارة "03: عدم توفر الكفاءة والتأهيل العلمي المناسب لمراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية ينعكس سلبا على النتائج النهائية للمراجعة "

أحرزت هذه العبارة متوسط حسابي قدره 4.04 وانحراف معياري متمثل في 1.009 بدرجة تقييم موافق وذلك لوقوعها في منطقة المتوسط المرجح ما بين 3.40 و 4.20 حسب مقياس ليكرت الخماسي، هذا ما يدل على إتفاق أغلبية أفراد العينة أن عدم توفر الكفاءة والتأهيل العلمي المناسب لمراجع الحسابات في ظل ممارسة التجارة الإلكترونية سيؤثر سلبا على النتائج النهائية لعملية المراجعة..

العبارة "04: في ظل عمليات التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري على المراجع اللجوء إلى المراجعة المستمرة بدلا من المراجعة النهائية."

نجد أن هذه العبارة حققت متوسط حسابي قدره 04 وانحراف معياري معتبر بقيمة 0.970 وبالنظر لمقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة تحصلت على درجة تقييم موافق من قبل أفراد العينة، مما يدل على ضرورة لجوء مراجع الحسابات إلى المراجعة المستمرة بدلا من المراجعة النهائية في ظل عمليات التجارة الإلكترونية.

العبارة " 05: مستوى خطر التكاليف بالمراجعة المستمرة المقدر يؤثر في قرار قبول التكاليف من قبل مراجع الحسابات " .

لقد تحصلت هذه العبارة متوسط حسابي قدره 3.56 وانحراف معياري قدره 1.092 حيث حققت العبارة درجة تقييم موافق من قبل أفراد العينة ، مما يدل على إدراكهم على مستوى خطر التكاليف بالمراجعة المستمرة المقدر يؤثر في قرار قبول التكاليف من قبل مراجع الحسابات.

العبارة "06: يتطلب من مراجعة الحسابات التركيز على معرفة المزيد والحصول على المعلومات الوافية عن طبيعة نشاط العميل في ظل بيئة التجارة الإلكترونية " .

أحرزت هذه العبارة متوسط حسابي قدره 3.94 وانحراف معياري بـ 0.958 وبالنظر لمقياس ليكرت فإن العبارة تحصلت على درجة تقييم موافق، مما يدل على إدراك أفراد العينة على أنه وفي ظل بيئة التجارة الإلكترونية يتطلب من مراجع الحسابات التركيز على معرفة المزيد والحصول على المعلومات الوافية عن طبيعة نشاط المؤسسة محل المراجعة.

لقد بينت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي هو بمقدار 4.17 بدرجة تقييم موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي وذلك لوقوعها في منطقة المتوسط المرجح ما بين 3.40 و 4.20 حيث يبين موافقة أغلبية أفراد العينة على جميع العناصر المذكورة في هذا المحور، وبانحراف معياري 0.734.

المحور الثاني: أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات

جاءت أسئلة هذا المحور والمتمثلة في 06 عبارات لاكتشاف آراء أفراد العينة فيما يتعلق بمعرفة أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات .

الجدول رقم (02-12): نتائج الإجابات المتعلقة بآثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات

رقم البيان	العبارة	الموافق بشدة العدد %	موافق العدد %	محايد العدد %	موافق بشدة العدد %	غير موافق بشدة العدد %	التعليق	البيان رقم					
									الموافق بشدة	موافق	محايد	موافق بشدة	غير موافق بشدة
									العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
07	تقدير مستوى المخاطر الجديدة التي تواجه مراجع الحسابات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والمتمثلة في الخطر المتأصل وخطر الرقابة، خطر الإكتشاف.	8 15.4	31 59.6	8 15.4	5 9.6	00							
08	يلزم تعديل برنامج المراجعة لمواكبة متطلبات عمليات التحقق الفورية المستمرة (المراجعة المستمرة)	14 26.9	26 50	9 17.3	1 1.9	2 3.8							
09	النظام المباشر الفوري المتعلق بطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل فيها، يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام، وتعقيد أداءها	10 19.2	26 50	13 25	3 5.8	00							
10	في ظل عمليات التجارة الإلكترونية يعتبر ضعف أمن وسلامة المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية (خطر الرقابة) من أكثر الأمور خطورة والتي تتطلب من مراجع الحسابات إهتماما كبيرا	16 30.8	29 55.8	5 9.6	2 3.8	00							
11		9	32	07	4	00							

			17.3	61.5	13.5	7.7	00	زيادة تعقيد الأنظمة الإلكترونية سيؤدي إلى زيادة صعوبة الرقابة عليها وتعقد إمكانية مراجعتها من قبل مراجع الحسابات		
			9	27	9	7	00	يترتب على أداء المؤسسات لمعاملتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة خطر الاكتشاف (اكتشاف التحريفات) الذي ينشأ عن إجراءات التحقق التي يطبقها المراجع في اكتشاف هذه التحريفات.	12	
موافق	0.910	3.7 3								
			17.3	51.9	17.3	13.5	00			
موافق	0.714	4	المتوسط المرجح للمحور الثاني							

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات . SPSS

يوضح الجدول السابق التوزيع التكراري والتوزيع النسبي لاستجابات عينة الدراسة بخصوص هذا المحور والمتمثل في أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط عملية مراجعة الحسابات، يتضح لنا أن المتوسط الحسابي الإجمالي المحور قدر بـ 04 وانحراف معياري بلغ 0.714، بدرجة تقييم موافق، وهذا يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على إجابات هذا المحور. حيث تضمن العبارات من 07 إلى 12، وسيتم مناقشة هذه الأسئلة كالتالي:

العبارة: "07" تقدير مستوى المخاطر الجديدة التي تواجه مراجع الحسابات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والمتمثلة في الخطر المتأصل وخطر الرقابة، خطر الإكتشاف." .

بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.81 بانحراف معياري قدر بـ 0.817 بدرجة تقييم موافق، واستنادا لهذه النتائج يتضح لنا إدراك أفراد العينة أن تقدير مستوى المخاطر الجديدة التي تواجه مراجع الحسابات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية المتمثلة في الخطر المتأصل وخطر الرقابة، خطر الإكتشاف.

العبارة: "08" يلزم تعديل برنامج المراجعة لمواكبة متطلبات عمليات التحقق الفورية المستمرة (المراجعة المستمرة)." .

حققت هذه العبارة متوسطا حسابيا قدر بـ 3.84 و انحراف معياري بلغ 0.938 بدرجة تقييم "موافق" حسب مقياس ليكرت الخماسي، ما يدل على اتفاق أفراد العينة على ضرورة التعديل في البرنامج التقليدي لمراجعة الحسابات، من أجل مواكبة متطلبات عمليات التحقق الفورية والمستمرة والقيام بما يسمى بالمراجعة المستمرة.

العبارة: "09النظام المباشر الفوري المتعلق بطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل فيها، يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام، وتعقيد أداءها." .

أحرزت هذه العبارة متوسط حسابي بلغ 3.83 وانحراف معياري قدر بـ 0.810 بدرجة تقييم موافق بشدة حسب مقياس ليكرت الخماسي، مع ملاحظة إدراك أفراد العينة أن تطبيق النظام المباشر الفوري المتعلق بطبيعة نشاط المؤسسة محل المراجعة، سيفرض عليه صعوبات متأصلة في كيفية مراجعة هذا النظام وتعقيد أدائه.

العبارة "10: في ظل عمليات التجارة الإلكترونية يعتبر ضعف أمن وسلامة المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية (خطر الرقابة) من أكثر الأمور خطورة والتي تتطلب من مراجع الحسابات إهتماما كبيرا".

لقد حققت هذه العبارة متوسط حسابي قدره 4.13 وانحراف معياري بلغ 0.742 ودرجة تقييم موافق استنادا لمقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة أن من بين أكثر الأمور خطورة التي تتطلب من مراجع الحسابات اهتماما كبير في بيئة التجارة الإلكترونية، هو خطر الرقابة الناتج عن ضعف أمن وسلامة المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة.

العبارة "11: زيادة تعقيد الأنظمة الإلكترونية سيؤدي إلى زيادة صعوبة الرقابة عليها وتعقد إمكانية مراجعتها من قبل مراجع الحسابات".

أحرزت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدر بـ 3.88 وانحراف معياري بلغ 0.734 وحسب مقياس ليكرت الخماسي نجد أن هذه العبارة حققت درجة تقييم موافق، ما يدل على أن إجابة أغلبية أفراد العينة كانت موافقة فيما يخص أن كلما زادت الأنظمة الإلكترونية تعقيدا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة صعوبة الرقابة عليها وتعقد إمكانية مراجعتها من قبل مراجع الحسابات .

العبارة "12: يترتب على أداء المؤسسات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة خطر الاكتشاف (اكتشاف التحريفات) الذي ينشأ عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراجع في اكتشاف هذه التحريفات".

بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.74 كما قدر الانحراف المعياري بـ 0.910 بدرجة تقييم موافق وفق مقياس ليكرت الخماسي، ما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على أنه من خلال أداء معاملات المؤسسة في إطار التجارة الإلكترونية سيزيد من مخاطر إكتشاف التحريفات، والذي ينتج عنه عجز في إجراءات التحقيق التي يقوم بها المراجع لإكتشاف هذه التحريفات.

المحور الثالث: أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات

يحتوي هذا المحور على 06 عبارات تتعلق باستفسارات أفراد العينة حول أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات، استهدفت العبارات من 13 إلى 18 استكشاف آراء أفراد العينة حول ذلك، وتم القيام بتحليل نتائج هذا المحور بوضع نسب الإجابات على كل عبارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للقيم عن متوسطها، ثم تقييمها من خلال المتوسط المرجح، كما يلي:

الجدول رقم (13-02) : نتائج الإجابات المتعلقة بمحور بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات

رقم البيان	العبارات	غير موافق					موافق				
		بشدة		بشدة		بشدة		بشدة		بشدة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
13	تزداد حالات الغش المالي مع ممارسة التجارة الإلكترونية نظرا لعدم وجود أدلة إثبات ورقية كالفواتير ما يؤثر سلبا على تنفيذ عملية مراجعة الحسابات.	3	5.8	5	9.6	8	15.4	21	40.4	15	28.8
		00	00	2	3.8	14	26.9	27	51.9	9	17.3
14	يواجه مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية مخاطر التلاعب والاختراق والسرقة لأدلة الإثبات غير الورقية (المعلومات عبر الشبكات) من قبل المؤسسة .	3	5.8	3	5.8	9	17.3	31	59.6	6	11.5
		1	1.9	4	7.7	12	23.1	25	48.1	10	19.2
15	يزيد احتمال وجود تحريفات جوهرية للقوائم المالية عندما ترتفع مخاطر الرقابة الداخلية في بيئة التجارة الإلكترونية، ما يدفع بمراجع الحسابات إلى إعادة النظر في خطة المراجعة التقليدية المتبعة.	2	3.8	1	1.9	12	23.1	16	30.8	21	40.4
		2	3.8	1	1.9	12	23.1	16	30.8	21	40.4
16	تؤثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من خلال صعوبة التحقق من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى مؤسسة تتعامل بالتجارة الإلكترونية	2	3.8	1	1.9	12	23.1	16	30.8	21	40.4
		2	3.8	1	1.9	12	23.1	16	30.8	21	40.4
17	عدم الإلمام بالتوقعات الإلكترونية وكذا الدراية بالتشغيل الإلكتروني للبيانات وتقنية صناعة	2	3.8	1	1.9	12	23.1	16	30.8	21	40.4
		2	3.8	1	1.9	12	23.1	16	30.8	21	40.4

								المعلومات من قبل مراجع الحسابات تؤثر سلبا على أداء مهمته
موافق	0.882	3.9 2	11	31	7	1	2	ان التحديث المستمر للمعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية رغم أهميتها إلا أنها قد تشكل خطرا تجاه موثوقية تلك المعلومات .
			21.2	59.6	13.5	1.9	3.8	
موافق	0.748	4.1 0	المتوسط المرجح للمحور الثالث					

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات . SPSS

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن المتوسط الحسابي للمحور الثالث قدر بـ 4.10 وانحراف معياري بلغ 0.748، بدرجة تقييم موافق، وهذا يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على إجابات هذا المحور. ويمكن الخروج بعدد من النتائج والملاحظات كالتالي:

العبارة " 13: تزداد حالات الغش المالي مع ممارسة التجارة الإلكترونية نظرا لعدم وجود أدلة إثبات ورقية كالفواتير ما يؤثر سلبا على تنفيذ عملية مراجعة الحسابات. "

حققت هذه العبارة متوسط حسابي قدره 3.77 وانحراف معياري بلغ 1.148 بدرجة تقييم موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي، ما يدل على إدراك أفراد العينة واتفقهم على ضرورة أنه تزداد حالات الغش المالي مع ممارسة التجارة الإلكترونية نظرا لعدم وجود أدلة إثبات ورقية كالفواتير ما يؤثر سلبا على تنفيذ عملية مراجعة الحسابات.

العبارة " 14: يواجه مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية مخاطر التلاعب والاختراق والسرقة لأدلة الإثبات غير الورقية (المعلومات عبر الشبكات) من قبل المؤسسة. "

سجلت هذه العبارة متوسط حسابي بلغ 3.83 بانحراف معياري معتبر قدر بـ 0.748 بدرجة تقييم موافق وفق سلم ليكرت الخماسي، واستنادا للنتائج المتحصل عليها يتضح اتفاق أغلبية أفراد العينة على أن مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية يواجه مخاطر التلاعب والاختراق والسرقة لأدلة الإثبات غير الورقية (المعلومات عبر الشبكات) من قبل المؤسسة.

العبارة " 15: يزيد احتمال وجود تحريفات جوهرية للقوائم المالية عندما ترتفع مخاطر الرقابة الداخلية في بيئة التجارة الإلكترونية، ما يدفع بمراجع الحسابات إلى إعادة النظر في خطة المراجعة التقليدية المتبعة. "

تحصلت عبارة فحص ومراجعة الرواتب والأجور والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات على درجة تقييم موافق بمتوسط حسابي بلغ 3.65 وانحراف معياري قدر بـ 0.968 حيث يتضح من ذلك موافقة أفراد

العينة على قيام مراجع الحسابات إعادة النظر في خطة المراجعة التقليدية المتبعة، بسبب احتمال وجود تحريفات جوهرية للقوائم المالية عندما ترتفع مخاطر الرقابة الداخلية في بيئة التجارة الإلكترونية.

العبارة " 16: تؤثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من خلال صعوبة التحقق من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى مؤسسة تتعامل بالتجارة الإلكترونية " .

قدر المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه العبارة 3.75 و 0.926 على التوالي، بدرجة تقييم موافق، ويتضح من خلال النتائج المتحصل عليها موافقة أفراد العينة على أن التجارة الإلكترونية تؤثر على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من خلال صعوبة التحقق من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى مؤسسة تتعامل بالتجارة الإلكترونية

العبارة " 17: عدم الإلمام بالتوقعات الإلكترونية وكذا الدراية بالتشغيل الإلكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات من قبل مراجع الحسابات تؤثر سلبا على أداء مهمته " .

حققت هذه العبارة درجة تقييم موافق بمتوسط حسابي قدره 4.02 وانحراف معياري 1.038 ، ما يدل على موافقة أفراد العينة في إبداء رأيهم حول عدم الإلمام بالتوقعات الإلكترونية وكذا الدراية بالتشغيل الإلكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات من قبل مراجع الحسابات ستؤثر سلبا على أداء مهمته .

العبارة 18: "ان التحديث المستمر للمعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية رغم أهميتها إلا أنها قد تشكل خطرا تجاه موثوقية تلك المعلومات" .

قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.92 وانحراف معياري 1.040، حيث حققت درجة تقييم موافق ما يدل على موافقة أفراد العينة على أن التحديث المستمر للمعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية رغم أهميتها إلا أنها قد تشكل خطرا تجاه موثوقية تلك المعلومات.

المحور الرابع: أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات

استهدف المحور الرابع استكشاف آراء أفراد العينة حول أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد

تقرير مراجع الحسابات، والذي تضمن 05 عبارات.

الجدول رقم (14-02) : نتائج الإجابات المتعلقة بمحور بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات

الا س	الان حرا ف	ا لم تو	موافق	موافق	محايد	موافق	غير موافق	العبارات	ر ق م
			بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	العدد		
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		

تج ابة	المع يار ي	س ط ا ل ح س ا بي	%	%	%	%	%	ا ل ب ا ر ة	
موافق	0.993	3.6 2	7	27	12	3	3	19	
			13.5	51.9	23.1	5.8	5.8	التلاعب في تقرير مراجع الحسابات المرفق مع القوائم المالية الإلكترونية، والذي قد يتم تغييره بشكل غير مرغوب فيه سواء من قبل المؤسسة نفسها أو من قبل أطراف خارجية دون ترك أثر على كيفية حدوث ذلك التغيير	
موافق	0.893	3.7 9	10	27	9	6	00	20	
			19.2	51.9	17.3	11.5	00	قيام بعض المؤسسات بإعداد تقرير مراجع حسابات وهمي تتضمن توقيع مزيف لمراجع حسابات شركة مراجعة حقيقية أو وهمية.	
موافق	1.118	3.6 5	12	21	11	5	3	21	
			23.1	40.4	21.2	9.6	5.8	نتيجة لعدم وجود حدود للمعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت وخاصة استخدام الروابط التفاعلية. فقد يعتقد المستخدم أن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من الثقة والمصدقية	
موافق	0.860	3.9 2	10	33	6	1	2	22	
			19.2	63.5	11.5	1.9	3.8	نشر القوائم المالية دون إرفاق تقرير محافظ الحسابات قد يشير لدى المستخدم الشك في مصداقية تلك القوائم، خاصة إذا كان ذلك بمهدف إلى إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير. هذا قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين حول مصداقية البيانات المالية المنشورة.	
موافق	1.157	3.6 2	11	23	9	5	4	23	
			21.2	44.2	17.3	9.6	7.7	يمكن إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتوقيع مراجع الحسابات وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة معينة، ثم إرفاقه بقوائم مالية لشركة أخرى دون أن يتم مراجعتها	
موافق	0.734	3.8 3	المتوسط المرجح للمحور الرابع						

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات .. SPSS

ومن خلال الجدول السابق تم التوصل إلى النتائج والملاحظات التالية :

العبارة **19**: "التلاعب في تقرير مراجع الحسابات المرفق مع القوائم المالية الإلكترونية، والذي قد يتم تغييره بشكل غير مرغوب فيه سواء من قبل المؤسسة نفسها أو من قبل أطراف خارجية دون ترك أثر على كيفية حدوث ذلك التغيير".

أحرزت العبارة درجة تقييم موافق بمتوسط حسابي بلغ 3.62 وانحراف معياري قدره 0.993، واستناداً لهذه النتائج يتضح لنا موافقة أغلبية أفراد العينة على أنه يمكن التلاعب في تقرير مراجع الحسابات المرفق مع القوائم المالية الإلكترونية، والذي قد يتم تغييره بشكل غير مرغوب فيه سواء من قبل المؤسسة نفسها أو من قبل أطراف خارجية دون ترك أثر على كيفية حدوث ذلك التغيير.

العبارة **20**: "قيام بعض المؤسسات بإعداد تقرير مراجع حسابات وهمي تتضمن توقيع مزيف لمراجع حسابات شركة مراجعة حقيقية أو وهمية".

سجلت هذه العبارة درجة تقييم موافق بمتوسط حسابي وانحراف معياري 3.79 و0.893 على التوالي، ما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على قيام بعض المؤسسات بإعداد تقرير مراجع حسابات وهمي متضمناً توقيع مزيف لمراجع حسابات شركة مراجعة حقيقية أو وهمية.

العبارة **21**: "نتيجة لعدم وجود حدود للمعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت وخاصة استخدام الروابط التفاعلية. فقد يعتقد المستخدم أن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من الثقة والمصادقية".

سجلت هذه العبارة درجة تقييم موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي، حيث حققت متوسط حسابي قدره 3.62 وانحراف معياري قدره 1.118، ما يؤكد على موافقة أغلبية أفراد العينة في إبداء رأيهم حول أنه نتيجة لعدم وجود حدود للمعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت وخاصة استخدام الروابط التفاعلية. فقد يعتقد المستخدم أن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من الثقة والمصادقية.

العبارة **22**: "نشر القوائم المالية دون إرفاق تقرير محافظ الحسابات قد يثير لدى المستخدم الشك في مصداقية تلك القوائم، خاصة إذا كان ذلك بهدف إلى إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير. هذا قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين حول مصداقية البيانات المالية المنشورة".

حققت هذه العبارة درجة تقييم موافق بمتوسط حسابي بلغ 3.92 وانحراف معياري قدره 0.860، ما يؤكد على اتفاق أفراد العينة على أن نشر القوائم المالية دون إرفاق تقرير محافظ الحسابات قد يثير لدى المستخدم الشك في مصداقية تلك القوائم، خاصة إذا كان ذلك بهدف إلى إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير. هذا قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين حول مصداقية البيانات المالية المنشورة.

العبارة: **23** "يمكن إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتوقيع مراجع الحسابات وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة معينة، ثم إرفاقه بقوائم مالية لشركة أخرى دون أن يتم مراجعتها".

بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.69، وانحراف معياري قدر بـ 1.157 ومن خلال هذه النتائج حققت العبارة درجة تقييم موافق، مما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على أنه يمكن إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتوقيع مراجع الحسابات وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة معينة، ثم إرفاقه بقوائم مالية لشركة أخرى دون أن يتم مراجعتها.

المحور الخامس: الحلول المقترحة للتقليل من المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية .

يحتوي هذا المحور على 05 عبارات تتعلق باستفسارات أفراد العينة حول أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات، استهدفت العبارات من 13 إلى 18 استكشاف آراء أفراد العينة حول ذلك، وتم القيام بتحليل نتائج هذا المحور بوضع نسب الإجابات على كل عبارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتقييم عن متوسطها، ثم تقييمها من خلال المتوسط المرجح، كما يلي:

الجدول رقم (15-02) : نتائج الإجابات المتعلقة بالحلول المقترحة للتقليل من المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة

الإلكترونية

الا س تج ابة	الان حرا ف المع يار ي	ا لم تو س ط ا ل ح	موافق	موافق	محايد	غير	غير موافق	العبارات
			بشدة	بشدة		موافق	بشدة	
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	

ر	ة	س	ا	ب	س	ا	ب	س	ا	ب					
2	4	3.9	6	15	28	4	2	3	5.8	3.8	7.7	53.8	28.8	1.028	موافق
2	5	3.9	4	13	26	10	3	00	00	5.8	19.2	50	25	0.826	موافق
2	6	3.9	8	14	27	8	2	1	1.9	3.8	15.4	51.9	26.9	0.874	موافق
2	7	4.0	6	17	22	12	1	00	00	1.9	23.1	42.3	32.7	0.802	موافق
2	8	4.0	2	16	24	9	3	00	00	5.8	17.3	46.2	30.8	0.852	موافق
المتوسط المرجح للمحور الخامس											4.1	9	0.687	موافق	

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات . SPSS

الجدول السابق يوضح التوزيع التكراري والتوزيع النسبي إضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة بخصوص المحور الخامس، ومن خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن هذا المحور حقق متوسط حسابي قدره 4.19 والذي يقابل درجة تقييم "موافق" وفق مقياس ليكرت الخماسي، انحراف معياري قدر بـ 0.687، وهذا ما يفسر ضرورة بالحلول المقترحة لتقليل من المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية. وهذا ما تضمنه هذا المحور والتي تمت مناقشتها في ما يلي:

العبارة: **24** "تشجيع المؤسسات الجزائرية على التعامل بالطرق الإلكترونية، مع ضرورة الالتزام بالمتطلبات الجديدة التي فرضتها التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات".

حققت هذه العبارة متوسط حسابي متمثل في 3.96 وانحراف معياري 1.023، بدرجة تقييم موافق حسب إجابات أفراد العينة، هذا ما يدل على ضرورة تشجيع المؤسسات الجزائرية على التعامل بالطرق الإلكترونية، مع ضرورة الالتزام بالمتطلبات الجديدة التي فرضتها التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات الإلكترونية: 25 "قيام المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بإصدار الإرشادات المهنية اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية."

تمثل المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ 3.94 وانحراف معياري قدره بـ 0.826 وحسب مقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة حققت درجة تقييم موافق بشدة ما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة بخصوص ضرورة قيام المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بإصدار الإرشادات المهنية اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية .

العبارة " 26: اهتمام مكاتب المراجعة بالتعليم والتدريب المستمر للمراجعين على متطلبات المحاسبة والمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، ومتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال ."

حققت هذه العبارة متوسط حسابي قدره 3.98 وانحراف معياري بلغ 0.874 بدرجة تقييم موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي، ما يوضح موافقة أفراد عينة الدراسة على ضرورة اهتمام مكاتب المراجعة بالتعليم والتدريب المستمر للمراجعين على متطلبات المحاسبة والمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، ومتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال

العبارة " 27: ينبغي أن تحتوي برامج التكوين المخصصة للطلاب المرشحين لنيل شهادة محافظ الحسابات أو خبير محاسب على مقررات تخص مراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية."

أحرزت هذه العبارة درجة تقييم موافق بشدة حسب مقياس ليكرت الخماسي بمتوسط حسابي وانحراف معياري قدره بـ 1.06 و 0.874 على التوالي، ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا موافقة أغلبية أفراد العينة على أنه ينبغي أن تحتوي برامج التكوين المخصصة للطلاب المرشحين لنيل شهادة محافظ الحسابات أو خبير محاسب على مقررات تخص مراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية

العبارة " 28: التأكيد على المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية، بهدف إعطاء رأي فني محايد حول المعلومات المنشورة. وعلى المراجع الاعتماد على أتمتة العملية في ظل المراجعات المستمرة، من خلال الوصول الفوري إلى الأحداث ذات العلاقة ونتائجها."

سجلت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره بـ 4.02 وانحراف معياري بلغ 0.802 بدرجة تقييم " موافق"

وفق مقياس ليكرت الخماسي ما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على التأكيد على المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية، بهدف إعطاء رأي فني محايد حول المعلومات المنشورة. وعلى المراجع الاعتماد على أتمتة العملية في ظل المراجعات المستمرة، من خلال الوصول الفوري إلى الأحداث ذات العلاقة ونتائجها.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

تم صياغة أربعة فرضيات رئيسية لدراسة هذا الموضوع وسيتم اختبار هذه الفرضيات كالتالي:

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

والتي مضمونها " يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكليف (المهمة) لمراجعة الحسابات".

لإثبات صحة هذه الفرضية سنقوم بتحليل نتائج المحور الأول المتعلق أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكليف (المهمة) لمراجعة الحسابات، ولغرض اختبار صحتها سيتم استخدام اختبار One-Sample Test لقياس المتوسط الحسابي للإجابات على مدى تأثير مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكليف (المهمة) لمراجعة الحسابات ، وذلك بالاعتماد على ما يلي :

✓ نقبل الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: (Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)

✓ نرفض الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: (Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05).

H_0 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكليف (المهمة) لمراجعة الحسابات .

H_1 - يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكليف (المهمة) لمراجعة الحسابات .

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى كما يلي: ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي

يوضح نتائج اختبار One-Sample Test.

الجدول رقم (16-02): نتائج اختبار One-Sample Test للفرضية الأولى

(Test Value = 0)							
الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)
متوسط الفروق							

4.173	000.	51	41.024	موافق	0.734	4.17	أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكاليف (المهمة) لمراجعة الحسابات	01
-------	------	----	--------	-------	-------	------	---	----

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن متوسط الفروق المتعلقة أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكاليف (المهمة) لمراجعة الحسابات يقدر بـ 4.173، وأن القيمة الاحتمالية (Sig) مساوية لـ 0.000، وهي أقل من القيمة المعنوية 0.05، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية H_0 لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكاليف (المهمة) لمراجعة الحسابات . ، وقبول الفرضية البديلة التي تنص أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكاليف (المهمة) لمراجعة الحسابات .

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

والتي مضمونها "يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات".

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **One-Sample Test** لقياس المتوسط الحسابي للإجابات على المحور الثاني المتعلق بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات ، وذلك بالاعتماد على ما يلي :

- ✓ تقبل الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)؛
 - ✓ نرفض الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05).
- H_0 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات .
- H_1 - يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات.

ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي يوضح نتائج اختبار **One-Sample Test**.

الجدول رقم (17-02): نتائج اختبار **One-Sample Test** الفرضية الثانية.

(Test Value = 0)								
الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	متوسط الفروق
02	أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات	04	0.714	موافق	40.398	51	0.000	4.000

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن متوسط الفروق المتعلق باختبار وجود أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية يقدر بـ 4.000 ، وأن القيمة الاحتمالية (Sig) مساوية لـ 0.000، وهي أقل من القيمة المعنوية 0.05 ، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات".

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

والتي مضمونها "يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات".

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **One-Sample Test** لقياس المتوسط الحسابي للإجابات على المحور الثالث المتعلق بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ مراجعة الحسابات، وذلك بالاعتماد على ما يلي :

- ✓ نقبل الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)؛
 - ✓ نرفض الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05).
- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات.
- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات.

ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي يوضح نتائج اختبار **One-Sample Test**

الجدول رقم (18-02): نتائج اختبار **One-Sample Test** للفرضية الثالثة

(Test Value = 0)

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	متوسط الفروق
03	أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات	4.10	0.748	موافق	39.500	51	0.000	4.096

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط الفروق المتعلق بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات يقدر بـ 4.096 ، وأن القيمة الاحتمالية (Sig) مساوية لـ 0.000 ، وهي أقل من القيمة المعنوية 0.05 ، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية OH التي محتواها لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات .

رابعاً: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

والتي مضمونها "يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات".

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One-Sample Test لقياس المتوسط الحسابي للإجابات على المحور الثالث المتعلق بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة ، وذلك بالاعتماد على ما يلي :

- ✓ نقبل الفرضية الصفرية H0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)؛
 - ✓ نرفض الفرضية الصفرية H0 إذا كانت قيمة (مستوى المعنوية: Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05).
- H0 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات.
- H1 - يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات.

ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي يوضح نتائج اختبار One-Sample Test

(Test Value = 0)								
الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	متوسط الفروق
04	أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات	3.83	0.734	موافق	37.621	51	0.000	3.827

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط الفروق المتعلق بأثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات يقدر بـ 3.827 ، وأن القيمة الاحتمالية (Sig) مساوية لـ 0.000 ، وهي أقل من القيمة المعنوية 0.05 ، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية OH التي محتواها لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات.

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة, حيث تم القيام بجمع معطيات الدراسة من خلال أداة الدراسة المتمثلة في إستمارة الإستبيان التي تم توزيعها على 52 مستجوب في عينة عشوائية من أساتذة جامعيين ومراجعين وخبراء محاسيين, وبعد ذلك القيام بتفريغ هذه الاستمارات بالاعتماد على الأساليب الإحصائية التي تستخدم في تحليل النتائج ومناقشتها, والإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية, وفي الأخير تم التوصل إلى معرفة أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات, وهذا يظهر من خلال النتائج الإحصائية للجدول المشار إليها سابقا, وهذا يدل على وجود ارتباط بين المتغيرين, وفي الأخير يمكن القول أنه هناك أثر دلالة إحصائية بين مخاطر التجارة الإلكترونية وجميع مراحل مهنة مراجعة الحسابات (مرحلة قبول التكليف, مرحلة التخطيط للعملية, مرحلة تنفيذ العملية, مرحلة إعداد التقرير) وتم إثبات صحة فرضيات الدراسة.

الخاتمة

في ختام بحثنا حول أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة مراجعة الحسابات وللإجابة على إشكالية الدراسة " كيف يمكن أن تؤثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مراحل ممارسة مهنة مراجعة الحسابات؟" ، يمكننا التأكيد على أن التطور السريع في التكنولوجيا وازدياد الاعتماد على التجارة الإلكترونية قد أوجد بيئة جديدة تتطلب من مراجعي الحسابات التكيف مع تحديات معقدة ومتغيرة باستمرار. من الواضح أن مخاطر التجارة الإلكترونية تشمل قضايا تتعلق بأمن المعلومات، والاحتيال الإلكتروني، وخصوصية البيانات، وكلها تؤثر بشكل مباشر على دقة وموثوقية عمليات المراجعة. ومن خلال هذا البحث، تم استعراض أهم المخاطر المحتملة وكيفية تأثيرها على مهنة مراجعة الحسابات، بالإضافة إلى استراتيجيات وإجراءات يمكن اعتمادها للتخفيف من هذه المخاطر. يتضح أن مراجعي الحسابات يحتاجون إلى تبني أدوات وأساليب تكنولوجية حديثة، بالإضافة إلى تطوير مهاراتهم ومعرفتهم لمواكبة التحديات التي تفرضها التجارة الإلكترونية.

نتائج الدراسة:

تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- اتفقت أغلبية آراء أفراد عينة الدراسة وجود أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة قبول التكليف لمهنة مراجعة الحسابات؛
- اتفقت أغلبية آراء أفراد عينة الدراسة وجود أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات؛
- اتفقت أغلبية آراء أفراد عينة الدراسة وجود أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات؛
- اتفقت أغلبية آراء أفراد عينة الدراسة وجود أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطر التجارة الإلكترونية ومرحلة إعداد التقرير لمهنة مراجعة الحسابات؛
- تعقيد العمليات التجارية: أضفت التجارة الإلكترونية تعقيداً للعمليات التجارية، مما يتطلب من المراجعين فهماً عميقاً للتكنولوجيا والأنظمة المستخدمة.
- زيادة مخاطر الاحتيال والاختراقات: هناك تزايد ملحوظ في حالات الاحتيال الإلكتروني والاختراقات الأمنية، مما يستدعي تطبيق إجراءات أمان أكثر صرامة.
- تغير الأطر التنظيمية والقانونية: تتطلب التجارة الإلكترونية تحديث الأطر التنظيمية والقانونية باستمرار لمواكبة التغيرات التكنولوجية، مما يفرض على المراجعين الإلمام بالتشريعات الجديدة.

- الحاجة لتطوير المهارات: تفرض التجارة الإلكترونية على المراجعين ضرورة تطوير مهاراتهم التقنية والتحليلية لمواكبة التغيرات السريعة في التكنولوجيا.

توصيات الدراسة:

- تحديث معايير المراجعة: ينبغي على الهيئات التنظيمية تحديث معايير مراجعة الحسابات لتعكس التحديات الجديدة التي تفرضها التجارة الإلكترونية، مع التركيز على تعزيز متطلبات الأمن التكنولوجي.

- التدريب والتطوير المهني: يجب على المؤسسات توفير برامج تدريبية مستمرة للمراجعين تشمل أحدث التطورات في التكنولوجيا والأمن التكنولوجي لضمان جاهزيتهم لمواجهة التحديات الجديدة.

- استخدام التكنولوجيا المتقدمة: على المراجعين تبني أدوات وتطبيقات تكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة لتحسين كفاءة عمليات المراجعة ودقتها.

- تعزيز التعاون الدولي: نظراً للطبيعة العالمية للتجارة الإلكترونية، يجب على المراجعين التعاون مع الهيئات الدولية لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات في مجال الأمن التكنولوجي ومراجعة الحسابات.

- توعية الشركات بمخاطر التجارة الإلكترونية: ينبغي على المراجعين تقديم استشارات للشركات حول كيفية إدارة مخاطر التجارة الإلكترونية بفعالية، بما في ذلك توعية العاملين وأصحاب المصلحة بأهمية الأمن التكنولوجي.

آفاق الدراسة:

- دور مراجعة الحسابات في التحقق من مخاطر التجارة الإلكترونية.

- تأثير التجارة الإلكترونية على مخاطر الاحتيال ودور مراجعة الحسابات في تفاديها .

- تحليل مخاطر انتهاك الخصوصية في التجارة الإلكترونية ودور مراجعة الحسابات في ضمان سرية

المعلومات.

- التحديات التي تواجه مراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية.

- أهمية تطوير مهنة مراجعة الحسابات في ظل تطور التجارة الإلكترونية وكيفية مواكبة التغيرات الرقمية.

- دراسة حالة تحليل مخاطر التجارة الإلكترونية في شركة معينة ودور مراجعة الحسابات في تخفيف هذه

المخاطر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

② الكتب:

1. أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
2. أمير فرج يوسف، التجارة الإلكترونية E-commerce، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008 .
3. جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة في البيئة الإلكترونية، ط1، دار الكتاب الجامعي العين، دولة الامارات العربية المتحدة. 2014 ،
4. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات "مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2015.
5. زاهدة عاطف سواد، مراجعة الحسابات، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان، 2009.
6. مجدي أحمد السيد الجعبري، وليد ناجي الحيايلى، الاطار النظري للمحاسبة في ظل العمليات التجارية الإلكترونية، ط01، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016.
7. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003.
8. محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.
9. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
10. محمد كامل الحاروني، مراجعة الحسابات، طبعة الأميرية بالقاهرة، 1945.
11. نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الإلكترونية ، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، 2014 .
12. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

③ الرسائل والأطروحات الجامعية:

13. إسماعيل حروز، الحسين حباش، دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف - مسيلة، 2018-2019.
14. راضي محمد سالم و بوسنة حوسين، تحديات و متطلبات مهنة محافظ الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، 2021/2020.
15. سارة ميسي، مساهمة مراجع الحسابات في تدقق أبعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018-2019
16. شيماء قرفي، عبد العالي مرغادي، دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020 .
17. لمياء بوزليقة ، حسينة كبار ، دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2021/ 2022.
18. محي الدين محمد عمر ، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة و المعايير الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص المالية والمحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008/2007 ..
19. منصور حوامد، زقب بن خليفة، استعمال الخبر وأثره على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018/2017.
20. يونس زين، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014.

④ الدوريات والمجلات:

21. إبراهيم مسلم، واقع وتحديات التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 34، العدد 02،، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2018.
22. بوراس بودالية، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2021.
23. رشيد بوعافية، محمد ديدو، التجارة الإلكترونية والاستثمار عبر شبكة الانترنت الاطار النظري والتطبيقي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 18، الجزائر، 2018.
24. عبدالرحيم وهبية، تقييم التجاره الإلكترونية مدى انتشارها عبر العالم، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، المركز الجامعي لتانمغست، 2012.
25. عصام قريط، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة" دراسة تطبيقية على المراجعين"، مجلة البحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30، العدد 01، جامعة تشرين، 2008.
26. عمر إقبال وآخرون، التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل العمليات التجارة الإلكترونية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 34، العدد 2، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014.
27. عمر الشريقي، أسماء مشيمشي، أثر ومخاطر التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 1، الوادي، 2020.

⑤ التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

28. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 32/11 يتعلق بتعيين محافظي حسابات، مؤرخ في 27 جانفي 2011، العدد 7، المواد من 3 إلى 15.
29. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ حسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 11 جويلية 2011، العدد 42، المواد من 64 إلى 65.

⑥ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

30. رباح شريط، التجارة الإلكترونية: واقع وآفاق، الشفافية ونجاعة الأداء والاندماج الفعلي- في الاقتصاد العالمي -، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الشفافية ونجاعة الأداء والاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، الجزائر، 2009.
31. رندة لطرش، التجارة الإلكترونية وآثارها على اقتصاديات الوطن العربي، مداخلة ضمن ملتقى تحت عنوان صناعة المستقبل في السياسات العربية نحو تفعيل دور الدراسات المستقبلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالة، 8 و9 ديسمبر 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

32. James ohene-Djan, electronic commerce, undergraduate study in computing and related programmes, university of London international programmes, London ,2008,p 8.
33. Mahd Ali Al- jabali, Ehab Nazmy, The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 30, Zarqa University, 2011.

الملاحق



الملحق 01: إستمارة الاستبيان
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي

المستوى : ثانية ماستر
التخصص: محاسبة وتدقيق

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية

إستمارة استبيان

تم إعداد هذا الاستبيان في إطار استكمال نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، بعنوان "أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة مراجعة الحسابات - دراسة ميدانية". نضع بين أيديكم هذا الاستبيان وكلنا ثقة في مساهمتكم في الإجابة على الأسئلة المقدمة بوضع علامة X على الإجابة التي ترونها مناسبة، كما نتعهد لكم أن نحاط مساهمتكم بالسرية التامة وأنها لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي، وأن نتائج البحث ستساهم في تقييم أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة مراجعة الحسابات وتقديم توصيات ستساعد على التقليل من هذه المخاطر.

تحت إشراف :

د. سارة ميسي

من إعداد الطالبات

أمانى ضيف

عبير سنيقرة

كنزة ربيعي

هاجر كنيوة

الموسم الجامعي : 2024/2023

أولاً: البيانات الشخصية.

<input type="checkbox"/> خبير محاسبي	<input type="checkbox"/> مراجع حسابات	<input type="checkbox"/> أستاذ أكاديمي	① المهنة :		
<input type="checkbox"/> محاسبة	<input type="checkbox"/> مالية	<input type="checkbox"/> محاسبة وتدقيق	<input type="checkbox"/> تجارة	<input type="checkbox"/> اقتصاد	② التخصص العلمي:
<input type="checkbox"/> ليسانس	<input type="checkbox"/> ماجستير	<input type="checkbox"/> دكتوراه	<input type="checkbox"/> دراسات عليا	③ المستوى التعليمي:	
<input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات	<input type="checkbox"/> من 5 سنوات إلى 10 سنوات	<input type="checkbox"/> أكثر من 10 سنوات	④ الخبرة المهنية :		

ثانياً : محاور الإستبيان

المحور الأول : أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة قبول التكلفة (المهمة) لمراجعة الحسابات

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	اعتماد العميل على نظام معلومات محاسبي فوري (إلكتروني) يؤثر على قرار قبول التكلفة					
02	عدم استخدام المراجع شبكة الانترنت في إنجاز أعمال المراجعة الفورية وتوصيل نتائج المراجعة من شأنه أن يؤثر سلبا في قراره بقبول التكلفة.					
03	عدم توفر الكفاءة والتأهيل العلمي المناسب لمراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية ينعكس سلبا على النتائج النهائية للمراجعة					
04	في ظل عمليات التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري على المراجع اللجوء إلى المراجعة المستمرة بدلا من المراجعة النهائية					
05	مستوى خطر التكلفة بالمراجعة المستمرة المقدر يؤثر في قرار قبول التكلفة من قبل مراجع الحسابات					
06	يتطلب من مراجعة الحسابات التركيز على معرفة المزيد والحصول على المعلومات الوافية عن طبيعة نشاط العميل في ظل بيئة التجارة					

المحور الثاني : أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تخطيط أعمال مراجعة الحسابات

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
07	تقدير مستوى المخاطر الجديدة التي تواجه مراجع الحسابات والمرتبطة بالتجارة الإلكترونية والمتمثلة في الخطر المتأصل وخطر الرقابة، خطر الإكتشاف.					
08	يلزم تعديل برنامج المراجعة لمواكبة متطلبات عمليات التحقق الفورية المستمرة (المراجعة المستمرة)					
09	النظام المباشر الفوري المتعلق بطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل فيها، يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام، وتعقيد أداءها					
10	في ظل عمليات التجارة الإلكترونية يعتبر ضعف أمن وسلامة المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية (خطر الرقابة) من أكثر الأمور خطورة والتي تتطلب من مراجع الحسابات إهتماما كبيرا					
11	زيادة تعقيد الأنظمة الإلكترونية سيؤدي إلى زيادة صعوبة الرقابة عليها وتعقد إمكانية مراجعتها من قبل مراجع الحسابات					
12	يترتب على أداء المؤسسات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة خطر الاكتشاف (اكتشاف التحريفات) الذي ينشأ عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراجع في اكتشاف هذه التحريفات.					

المحور الثالث : أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الحسابات

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
13	تزداد حالات الغش المالي مع ممارسة التجارة الإلكترونية نظرا لعدم وجود أدلة إثبات ورقية كالفواتير ما يؤثر سلبا على تنفيذ عملية مراجعة الحسابات.					
14	يواجه مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية مخاطر التلاعب					

					والاختراق والسرقة لأدلة الاثبات غير الورقية (المعلومات عبر الشبكات) من قبل المؤسسة .
					يزيد احتمال وجود تحريفات جوهرية للقوائم المالية عندما ترتفع مخاطر الرقابة الداخلية في بيئة التجارة الإلكترونية، ما يدفع بمراجع الحسابات إلى إعادة النظر في خطة المراجعة التقليدية المتبعة.
					تأثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من خلال صعوبة التحقق من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى مؤسسة تتعامل بالتجارة الإلكترونية
					عدم الامام بالتواقيع الالكترونية وكذا الدراية بالتشغيل الالكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات من قبل مراجع الحسابات تأثر سلبا على أداء مهمته
					ان التحديث المستمر للمعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية رغم أهميتها إلا أنها قد تشكل خطرا تجاه موثوقية تلك المعلومات .

المحور الرابع: أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على مرحلة إعداد تقرير مراجع الحسابات

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
19	التلاعب في تقرير مراجع الحسابات المرفق مع القوائم المالية الإلكترونية، والذي قد يتم تغييره بشكل غير مرغوب فيه سواء من قبل المؤسسة نفسها أو من قبل أطراف خارجية دون ترك أثر على كيفية حدوث ذلك التغيير					
20	قيام بعض المؤسسات بإعداد تقرير مراجع حسابات وهمي متضمنا توقيع مزيف لمراجع حسابات شركة مراجعة حقيقية أو وهمية.					
21	نتيجة لعدم وجود حدود للمعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت وخاصة استخدام الروابط التفاعلية. فقد يعتقد المستخدم أن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من الثقة والمصادقية					
22	نشر القوائم المالية دون إرفاق تقرير محافظ الحسابات قد يشير لدى المستخدم الشك في مصداقية تلك القوائم، خاصة إذا كان ذلك بهدف إلى إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير. هذا قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين حول مصداقية البيانات المالية المنشورة.					

					يمكن إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتوقيع مراجع الحسابات وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة معينة، ثم إرفاقه بقوائم مالية لشركة أخرى دون أن يتم مراجعتها	23
المحور الخامس: الحلول المقترحة لتقليل من المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية						
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارة	الرقم
					تشجيع المؤسسات الجزائرية على التعامل بالطرق الإلكترونية، مع ضرورة الالتزام بالمتطلبات الجديدة التي فرضتها التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات	24
					قيام المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بإصدار الإرشادات المهنية اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية.	25
					اهتمام مكاتب المراجعة بالتعليم والتدريب المستمر للمراجعين على متطلبات المحاسبة والمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، ومتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال.	26
					ينبغي أن تحتوي برامج التكوين المخصصة للطلاب المرشحين لنيل شهادة محافظ الحسابات أو خبير محاسب على مقررات تخص مراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية	27
					التأكيد على المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية، بهدف إعطاء رأي فني محايد حول المعلومات المنشورة. وعلى المراجع الاعتماد على أتمتة العملية في ظل المراجعات المستمرة، من خلال الوصول الفوري إلى الأحداث ذات العلاقة ونتائجها.	28

الملحق رقم 02: قائمة المحكمين

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
صالح حميداتو	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
سالمي محمد الدينوري	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
سلاف بكارى	أستاذ مساعد ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

الملحق رقم 03: مخرجات برنامج spss

التكرارات النسبية والمطلقة للبيانات الشخصية

المهنة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	خبير محاسبي	14	26.9	26.9	26.9
	مراجع حسابات	15	28.8	28.8	55.8
	أستاذ أكاديمي	23	44.2	44.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

التخصص العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	19	36.5	36.5	36.5
	مالية	4	7.7	7.7	44.2
	محاسبة و تدقيق	21	40.4	40.4	84.6
	تجارة	1	1.9	1.9	86.5
	اقتصاد	7	13.5	13.5	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

المستوى التعليمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	12	23.1	23.1	23.1
	ماجستير	20	38.5	38.5	61.5
	دكتوراه	17	32.7	32.7	94.2
	دراسات عليا	3	5.8	5.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

الخبرة المهنية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	22	42.3	42.3	42.3
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	10	19.2	19.2	61.5
	أكثر من 10 سنوات	20	38.5	38.5	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

معامل الثبات ألفا كرومباخ لجميع عبارات الاستبيان وعبارات كل محور

معامل ألفا كرومباخ لجميع عبارات الاستبيان

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.829	28

معامل ألفا كرومباخ لعبارات المحور الأول

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.594	6

معامل ألفا كرومباخ لعبارات المحور الثاني

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.548	6

معامل ألفا كرومباخ لعبارات المحور الثالث

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.653	6

معامل ألفا كرومباخ لعبارات المحور الرابع

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.767	5

معامل ألفا كرومباخ لعبارات المحور الخامس

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.620	5

التكرارات المطلقة والنسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول

التكرارات المطلقة والنسبية لعبارات المحور الأول

1 اعتماد العميل على نظام معلومات محاسبي فوري (إلكتروني) يؤثر على قرار قبول التكلفة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.9	1.9	1.9
	غير موافق	3	5.8	5.8	7.7
	محايد	4	7.7	7.7	15.4
	موافق	34	65.4	65.4	80.8
	موافق بشدة	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

2 عدم استخدام المراجع شبكة الانترنت في إنجاز أعمال المراجعة الفورية وتوصيل نتائج المراجعة من شأنه أن يؤثر سلبا في قراره بقبول التكلفة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	7.7	7.7	7.7
	محايد	5	9.6	9.6	17.3
	موافق	31	59.6	59.6	76.9
	موافق بشدة	12	23.1	23.1	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

3 عدم توفر الكفاءة والتأهيل العلمي المناسب لمراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية ينعكس سلبا على النتائج النهائية للمراجعة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.9	1.9	1.9
	غير موافق	4	7.7	7.7	9.6
	محايد	7	13.5	13.5	23.1
	موافق	20	38.5	38.5	61.5
	موافق بشدة	20	38.5	38.5	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

4 في ظل عمليات التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري على المراجع اللجوء إلى المراجعة المستمرة بدلا من المراجعة النهائية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	3.8	3.8	3.8
	غير موافق	2	3.8	3.8	7.7
	محايد	6	11.5	11.5	19.2
	موافق	26	50.0	50.0	69.2
	موافق بشدة	16	30.8	30.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

5 مستوى خطر التكلفة بالمراجعة المستمرة المقدر يؤثر في قرار قبول التكلفة من قبل مراجع الحسابات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	5	9.6	9.6	15.4
	محايد	14	26.9	26.9	42.3
	موافق	20	38.5	38.5	80.8
	موافق بشدة	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

6 يتطلب من مراجعة الحسابات التركيز على معرفة المزيد والحصول على المعلومات الوافية عن طبيعة نشاط العميل في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.9	1.9	1.9
	غير موافق	4	7.7	7.7	9.6
	محايد	7	13.5	13.5	23.1
	موافق	25	48.1	48.1	71.2
	موافق بشدة	15	28.8	28.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1 اعتماد العميل على نظام معلومات محاسبي فوري(إلكتروني (يؤثر على قرار قبول التكاليف	52	1	5	3.94	0.826
2 عدم استخدام المراجع شبكة الانترنت في إنجاز أعمال المراجعة الفورية وتوصيل نتائج المراجعة من شأنه أن يؤثر سلبا في قراره بقبول التكاليف.	52	2	5	3.98	0.804
3 عدم توفر الكفاءة والتأهيل العلمي المناسب لمراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية يتعكس سلبا على النتائج النهائية للمراجعة	52	1	5	4.04	1.009
4 في ظل عمليات التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري على المراجع اللجوء إلى المراجعة المستمرة بدلا من المراجعة النهائية	52	1	5	4.00	0.970
5 مستوى خطر التكاليف بالمراجعة المستمرة المقدر يؤثر في قرار قبول التكاليف من قبل مراجع الحسابات	52	1	5	3.56	1.092
6 يتطلب من مراجعة الحسابات التركيز على معرفة المزيد والحصول على المعلومات الوافية عن طبيعة نشاط العميل في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	52	1	5	3.94	0.958
المحور الأول	52	3	5	4.17	0.734
Valid N (listwise)	52				

التكرارات المطلقة والنسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني

التكرارات المطلقة والنسبية لعبارات المحور الثاني

1تقدير مستوى المخاطر الجديدة التي تواجه مراجع الحسابات والمرتبطة بالتجارة الإلكترونية والتمثلة في الخطر المتأصل وخطر الرقابة، خطر الإكتشاف.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	9.6	9.6	9.6
	محايد	8	15.4	15.4	25.0
	موافق	31	59.6	59.6	84.6
	موافق بشدة	8	15.4	15.4	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

2يلزم تعديل برنامج المراجعة لمواكبة متطلبات عمليات التحقق الفورية المستمرة (المراجعة المستمرة)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	3.8	3.8	3.8
	غير موافق	1	1.9	1.9	5.8
	محايد	9	17.3	17.3	23.1
	موافق	26	50.0	50.0	73.1
	موافق بشدة	14	26.9	26.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

3النظام المباشر الفوري المتعلق بطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل فيها، يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام، وتعقيد أداؤها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	5.8	5.8	5.8
	محايد	13	25.0	25.0	30.8
	موافق	26	50.0	50.0	80.8
	موافق بشدة	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

4 في ظل عمليات التجارة الإلكترونية يعتبر ضعف أمن وسلامة المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية (من أكثر الأمور خطورة والتي تتطلب من مراجع الحسابات إهتماما كبيرا

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	3.8	3.8	3.8
	محايد	5	9.6	9.6	13.5
	موافق	29	55.8	55.8	69.2
	موافق بشدة	16	30.8	30.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

5 زيادة تعقيد الأنظمة الإلكترونية سيؤدي إلى زيادة صعوبة الرقابة عليها وتعد إمكانية مراجعتها من قبل مراجع الحسابات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	7.7	7.7	7.7
	محايد	7	13.5	13.5	21.2
	موافق	32	61.5	61.5	82.7
	موافق بشدة	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

6 يترتب على أداء المؤسسات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة خطر الاكتشاف (اكتشاف التحريفات) الذي ينشأ عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراجع في اكتشاف هذه التحريفات.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	7	13.5	13.5	13.5
	محايد	9	17.3	17.3	30.8
	موافق	27	51.9	51.9	82.7
	موافق بشدة	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1تقدير مستوى المخاطر الجديدة التي تواجه مراجع الحسابات والمرتبطة بالتجارة الإلكترونية والمتمثلة في الخطر المتأصل وخطر الرقابة، خطر الاكتشاف.	52	2	5	3.81	0.817
2يلزم تعديل برنامج المراجعة لمواكبة متطلبات عمليات التحقق الفورية المستمرة (المراجعة المستمرة)	52	1	5	3.94	0.938
3النظام المباشر الفوري المتعلق بطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل فيها، يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام، وتعقيد أداءها	52	2	5	3.83	0.810
4في ظل عمليات التجارة الإلكترونية يعتبر ضعف أمن وسلامة المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية (خطر الرقابة) من أكثر الأمور خطورة والتي تتطلب من مراجع الحسابات اهتماما كبيرا	52	2	5	4.13	0.742
5زيادة تعقيد الأنظمة الإلكترونية سيؤدي إلى زيادة صعوبة الرقابة عليها وتعقد إمكانية مراجعتها من قبل مراجع الحسابات	52	2	5	3.88	0.784
6يترتب على أداء المؤسسات لمعاملاتها من خلال التجارة الإلكترونية زيادة خطر الاكتشاف) اكتشاف التحريفات (الذي ينشأ عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراجع في اكتشاف هذه التحريفات.	52	2	5	3.73	0.910
المحور الثاني	52	3	5	4.00	0.714
Valid N (listwise)	52				

التكرارات المطلقة والنسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

التكرارات المطلقة والنسبية لعبارات المحور الثالث

1تزداد حالات الغش المالي مع ممارسة التجارة الإلكترونية نظرا لعدم وجود أدلة إثبات ورقية كالفواتير ما يؤثر سلبا على تنفيذ عملية مراجعة الحسابات.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	5	9.6	9.6	15.4
	محايد	8	15.4	15.4	30.8
	موافق	21	40.4	40.4	71.2
	موافق بشدة	15	28.8	28.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

2يواجه مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية مخاطر التلاعب والاختراق والسرقة لأدلة الإثبات غير الورقية) المعلومات عبر الشبكات (من قبل المؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	3.8	3.8	3.8
	محايد	14	26.9	26.9	30.8
	موافق	27	51.9	51.9	82.7
	موافق بشدة	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

3يزيد احتمال وجود تحريفات جوهرية للقوائم المالية عندما ترتفع مخاطر الرقابة الداخلية في بيئة التجارة الإلكترونية، ما يدفع بمراجع الحسابات إلى إعادة النظر في خطة المراجعة التقليدية المتبعة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	3	5.8	5.8	11.5
	محايد	9	17.3	17.3	28.8
	موافق	31	59.6	59.6	88.5
	موافق بشدة	6	11.5	11.5	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

4تأثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من خلال صعوبة التحقق من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى مؤسسة تتعامل بالتجارة الإلكترونية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.9	1.9	1.9
	غير موافق	4	7.7	7.7	9.6
	محايد	12	23.1	23.1	32.7
	موافق	25	48.1	48.1	80.8
	موافق بشدة	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

5عدم الالمام بالتوقعات الإلكترونية وكذا الدراية بالتنشغيل الإلكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات من قبل مراجع الحسابات تأثر سلباً على أداء مهمته

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	3.8	3.8	3.8
	غير موافق	1	1.9	1.9	5.8
	محايد	12	23.1	23.1	28.8
	موافق	16	30.8	30.8	59.6
	موافق بشدة	21	40.4	40.4	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

6ان التحديث المستمر للمعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية رغم أهميتها إلا أنها قد تشكل خطراً تجاه موثوقية تلك المعلومات.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	3.8	3.8	3.8
	غير موافق	1	1.9	1.9	5.8
	محايد	7	13.5	13.5	19.2
	موافق	31	59.6	59.6	78.8
	موافق بشدة	11	21.2	21.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1تزداد حالات الغش المالي مع ممارسة التجارة الإلكترونية نظرا لعدم وجود أدلة إثبات ورقية كالفواتير ما يؤثر سلبا على تنفيذ عملية مراجعة الحسابات.	52	1	5	3.77	1.148
2يواجه مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية مخاطر التلاعب والاختراق والسرقة لأدلة الإثبات غير الورقية) المعلومات عبر الشبكات (من قبل المؤسسة.	52	2	5	3.83	0.760
3يزيد احتمال وجود تحريفات جوهرية للقوائم المالية عندما ترتفع مخاطر الرقابة الداخلية في بيئة التجارة الإلكترونية، ما يدفع بمراجع الحسابات إلى إعادة النظر في خطة المراجعة التقليدية المتبعة.	52	1	5	3.65	0.968
4تأثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من خلال صعوبة التحقق من الوجود المادي لبند مثل المخزون لدى مؤسسة تتعامل بالتجارة الإلكترونية.	52	1	5	3.75	0.926
5عدم الامام بالتواقيع الالكترونية وكذا الدراية بالتشغيل الالكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات من قبل مراجع الحسابات تأثر سلبا على أداء مهمته	52	1	5	4.02	1.038
6ان التحديث المستمر للمعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية رغم أهميتها إلا أنها قد تشكل خطرا تجاه موثوقية تلك المعلومات.	52	1	5	3.92	0.882
المحور الثالث	52	3	5	4.10	0.748
Valid N (listwise)	52				

التكرارات المطلقة والنسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الرابع

التكرارات المطلقة والنسبية لعبارات المحور الرابع

1 التلاعب في تقرير مراجع الحسابات المرفق مع القوائم المالية الإلكترونية، والذي قد يتم تغييره بشكل غير مرغوب فيه سواء من قبل المؤسسة نفسها أو من قبل أطراف خارجية دون ترك أثر على كيفية حدوث ذلك التغيير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	3	5.8	5.8	11.5
	محايد	12	23.1	23.1	34.6
	موافق	27	51.9	51.9	86.5
	موافق بشدة	7	13.5	13.5	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

2 قيام بعض المؤسسات بإعداد تقرير مراجع حسابات وهمي متضمنا توقيع مزيف لمراجع حسابات شركة مراجعة حقيقية أو وهمية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	11.5	11.5	11.5
	محايد	9	17.3	17.3	28.8
	موافق	27	51.9	51.9	80.8
	موافق بشدة	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

3 نتيجة لعدم وجود حدود للمعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت وخاصة استخدام الروابط التفاعلية. فقد يعتقد المستخدم أن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من الثقة والمصداقية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	5	9.6	9.6	15.4
	محايد	11	21.2	21.2	36.5
	موافق	21	40.4	40.4	76.9
	موافق بشدة	12	23.1	23.1	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

4.نشر القوائم المالية دون إرفاق تقرير محافظ الحسابات قد يثير لدى المستخدم الشك في مصداقية تلك القوائم، خاصةً إذا كان ذلك بهدف إلى إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير. هذا قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين حول مصداقية البيانات المالية المنشورة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	3.8	3.8	3.8
	غير موافق	1	1.9	1.9	5.8
	محايد	6	11.5	11.5	17.3
	موافق	33	63.5	63.5	80.8
	موافق بشدة	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

6.يمكن إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتوقيع مراجع الحسابات وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة معينة، ثم إرفاقه بقوائم مالية لشركة أخرى دون أن يتم مراجعتها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	7.7	7.7	7.7
	غير موافق	5	9.6	9.6	17.3
	محايد	9	17.3	17.3	34.6
	موافق	23	44.2	44.2	78.8
	موافق بشدة	11	21.2	21.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الرابع

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1 التلاعب في تقرير مراجع الحسابات المرفق مع القوائم المالية الإلكترونية، والذي قد يتم تغييره بشكل غير مرغوب فيه سواء من قبل المؤسسة نفسها أو من قبل أطراف خارجية دون ترك أثر على كيفية حدوث ذلك التغيير	52	1	5	3.62	0.993
2 قيام بعض المؤسسات بإعداد تقرير مراجع حسابات وهمي متضمنا توقيع مزيف لمراجع حسابات شركة مراجعة حقيقية أو وهمية.	52	2	5	3.79	0.893
3 نتيجة لعدم وجود حدود للمعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت وخاصة استخدام الروابط التفاعلية فقد يعتقد المستخدم أن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من الثقة والمصدقية	52	1	5	3.65	1.118
4 نشر القوائم المالية دون إرفاق تقرير محافظ الحسابات قد يؤثر لدى المستخدم الشك في مصداقية تلك القوائم، خاصة إذا كان ذلك بهدف إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير. هذا قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين حول مصداقية البيانات المالية المنشورة.	52	1	5	3.92	0.860
6 يمكن إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتوقيع مراجع الحسابات وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة معينة، ثم إرفاقه بقوائم مالية لشركة أخرى دون أن يتم مراجعتها	52	1	5	3.62	1.157
المحور الرابع	52	2	5	3.83	0.734
Valid N (listwise)	52				

التكرارات المطلقة والنسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الخامس

التكرارات المطلقة والنسبية لعبارات المحور الخامس

1تشجيع المؤسسات الجزائرية على التعامل بالطرق الإلكترونية، مع ضرورة الالتزام بالمتطلبات الجديدة التي فرضتها التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	2	3.8	3.8	9.6
	محايد	4	7.7	7.7	17.3
	موافق	28	53.8	53.8	71.2
	موافق بشدة	15	28.8	28.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

2قيام المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بإصدار الإرشادات المهنية اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	5.8	5.8	5.8
	محايد	10	19.2	19.2	25.0
	موافق	26	50.0	50.0	75.0
	موافق بشدة	13	25.0	25.0	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

3اهتمام مكاتب المراجعة بالتعليم والتدريب المستمر للمراجعين على متطلبات المحاسبية والمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، ومتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.9	1.9	1.9
	غير موافق	2	3.8	3.8	5.8
	محايد	8	15.4	15.4	21.2
	موافق	27	51.9	51.9	73.1
	موافق بشدة	14	26.9	26.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

4 ينبغي أن تحتوي برامج التكوين المخصصة للطلاب المرشحين لنيل شهادة محافظ الحسابات أو خبير محاسب على مقررات تخص مراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1.9	1.9	1.9
	محايد	12	23.1	23.1	25.0
	موافق	22	42.3	42.3	67.3
	موافق بشدة	17	32.7	32.7	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

5 التأكيد على المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية، بهدف إعطاء رأي فني 3 حول المعلومات المنشورة. وعلى المراجع الاعتماد على أتمتة العملية في ظل المراجعات المستمرة، من خلال الوصول الفوري إلى الأحداث ذات العلاقة ونتائجها.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	5.8	5.8	5.8
	محايد	9	17.3	17.3	23.1
	موافق	24	46.2	46.2	69.2
	موافق بشدة	16	30.8	30.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الخامس

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1تشجيع المؤسسات الجزائرية على التعامل بالطرق الإلكترونية، مع ضرورة الالتزام بالمتطلبات الجديدة التي فرضتها التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات	52	1	5	3.96	1.028
2قيام المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بإصدار الإرشادات المهنية اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية.	52	2	5	3.94	0.826
3اهتمام مكاتب المراجعة بالتعليم والتدريب المستمر للمراجعين على متطلبات المحاسبة والمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، ومتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال.	52	1	5	3.98	0.874
4ينبغي أن تحتوي برامج التكوين المخصصة للطلاب المرشحين لنيل شهادة محافظ الحسابات أو خبير محاسب على مقررات تخص مراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية.	52	2	5	4.06	0.802
5التأكيد على المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية، بهدف إعطاء رأي في 3 حول المعلومات المنشورة . وعلى المراجع الاعتماد على أتمتة العملية في ظل المراجعات المستمرة، من خلال الوصول الفوري إلى الأحداث ذات العلاقة ونتائجها.	52	2	5	4.02	0.852
المحور الخامس	52	3	5	4.19	0.687
Valid N (listwise)	52				

اختبار فرضيات الدراسة بواسطة اختبار T ستودنت

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الأول	52	4.17	0.734	0.102
المحور الثاني	52	4.00	0.714	0.099
المحور الثالث	52	4.10	0.748	0.104
المحور الرابع	52	3.83	0.734	0.102
المحور الخامس	52	4.19	0.687	0.095

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور الأول	41.024	51	0.000	4.173	3.97	4.38
المحور الثاني	40.398	51	0.000	4.000	3.80	4.20
المحور الثالث	39.500	51	0.000	4.096	3.89	4.30
المحور الرابع	37.621	51	0.000	3.827	3.62	4.03
المحور الخامس	43.999	51	0.000	4.192	4.00	4.38